أعد هذا التقرير
اللوبي النسوي السوري

ريما فليحان
جمانة سيف
وجدان ناصيف
جوليا جمال

لم نودّع أحدًا...

تقريرٌ عن التهجيرِ القسريّ في السياقِ السوري وأثرِه في النساءِ السوريّاتِ المهجّراتِ

تصميم: يارا النجم

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

اللوبي النسوي السوري
Syrian Feminist Lobby

لم نودّع أحدًا...

هذا التقرير بدعم من المبادرة النسوية الأورو متوسطية.

يتقدّم اللوبي النسوي السوري بالشكر والاحترام
للشاهدات الشجاعات، اللواتي خطّت عباراتهنَ هذا
التقرير، ولكلّ من ساهم في إنجازه؛ منظّمات وأفراد.

نخصّ بالشكر:
المشرفة المهنية السريرية النفسية، لمراجعتها القسم النفسي.
المراجعة القانونية للقسم القانوني.
السيدة ازدهار كنجو، لمساهمتها في تنسيق المقابلات.

من منشورات اللوبي النسوي السوري
جميع الحقوق محفوظة. © 2024

اللوبي النسوي السوري
Syrian Feminist Lobby
www.syrianfeministlobby.org

يجوز استخدام محتويات هذا التقرير ونسخها لأغراض غير تجارية،
على أن تتم الإشارة إلى المصدر.

جدول المحتويات

مقدمة ____ 5

ملخّص تنفيذي ____ 12

المنهجية ____ 14

الفصل الأول:

الإكراه على التهجير - سردية التهجير ____ 18

الفصل الثاني:

الأثر القانوني ____ 29

الفصل الثالث :

الأثر النفسي والأمني ____ 41

الفصل الرابع:

الآثار الاجتماعية والاقتصادية ____ 33

الفصل الخامس:

التغيير الديموغرافي ____ 38

التوصيات ____ 39

قائمة المراجع ____ 40

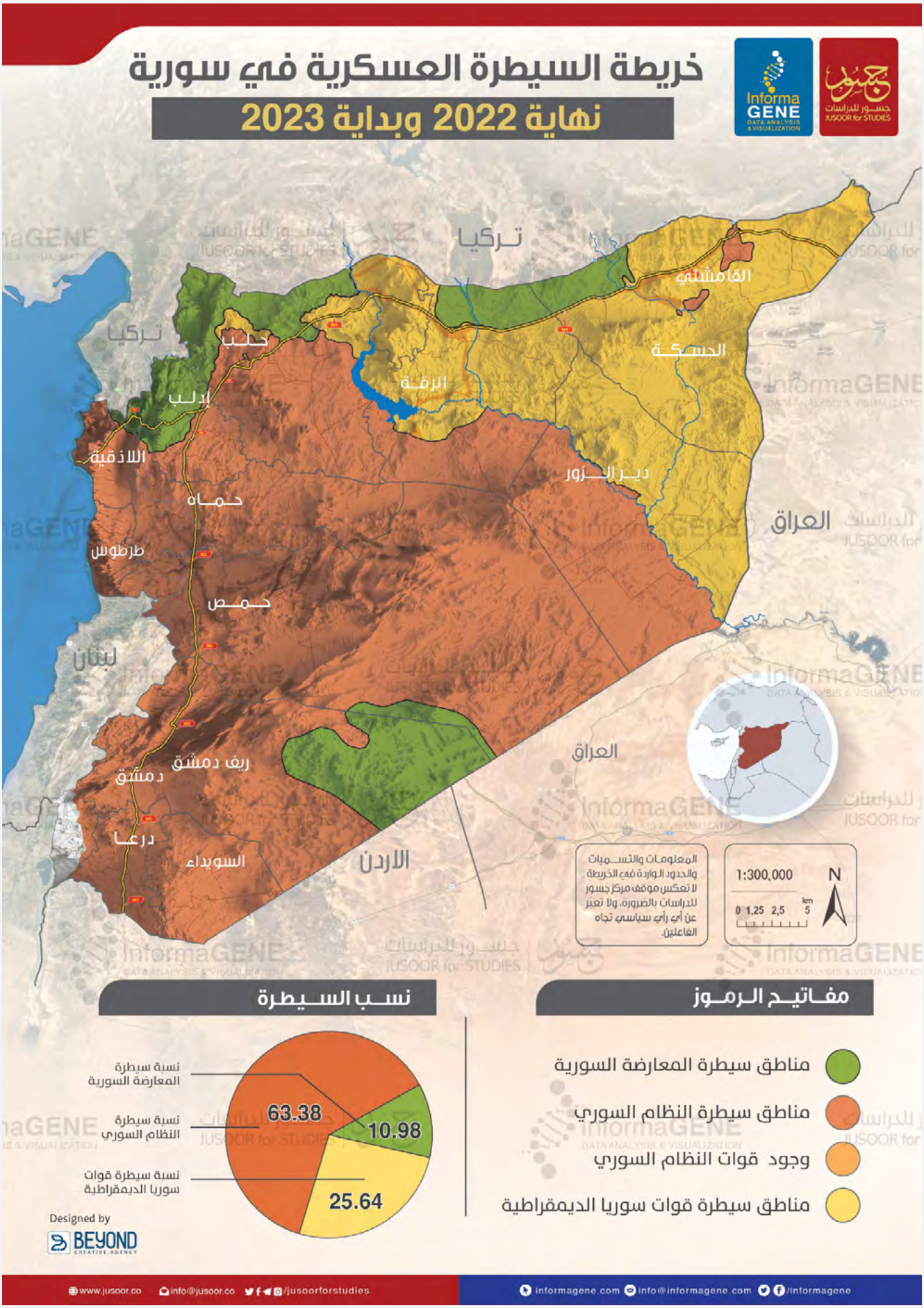
خريطة السيطرة العسكرية في سورية
نهاية 2022 وبداية 2023
Informa GENE
DATA ANALYSIS & VISUALIZATION
جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
تركيا
القامشلي
الحسكة
حلب
الرقة
إدلب
اللاذقية
دير الزور
حماه
العراق
طرطوس
حمص
لبنان
ريف دمشق
دمشق
درعا
السويداء
الأردن
العراق
المعلومات والتسميات والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبر عن أي رأي سياسي تجاه الفاعلين.
1:300,000
N
0 1,25 2,5 5 km
مفاتيح الرموز
مناطق سيطرة المعارضة السورية
مناطق سيطرة النظام السوري
وجود قوات النظام السوري
مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية
نسب السيطرة
نسبة سيطرة المعارضة السورية
نسبة سيطرة النظام السوري
نسبة سيطرة قوات سوريا الديمقراطية
63.38
10.98
25.64
Designed by
BEYOND
CREATIVE AGENCY
www.jusoor.co
info@jusoor.co
/jusoorforstudies
informagene.com
info@informagene.com
/informagene

مقدمة

التهجير القسري والقانون الدولي.

التهجير القسري في سوريا

عمليات التهجير القسري

وكالة فرانس برس

التهجير القسري والقانون الدولي

يحدث التهجير القسري عندما يتعرض الأفراد والمجتمعات للإكراه أو الإجبار على الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم العادية بسبب أو من أجل تجنب آثار الأحداث مثل النزاعات المسلحة، العنف المعمم، انتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية أو الكوارث التي من صنع الإنسان، و مشاريع التنمية. التهجير القسري يشمل الحالات التي هرب فيها الأشخاص، وكذلك الحالات التي تم إخراج الأشخاص بالقوة من منازلهم، أو طردهم، أو نقلهم إلى مكان آخر ليس اختيارهم، سواء كان ذلك على يد الدولة أو غيرها من الجهات. عامل التحديد القانوني هو غياب الإرادة أو الموافقة[1].

وقد نصّ ميثاق روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية بموجب المادة (٨) على أنّ « الأبعاد أو النقل غير المشروعين» لأسباب تتعلق بالنزاع يشكّلان جريمة حرب[2]. كما يشكّل إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان جريمة ضد الإنسانية[3] وفق المادة (٧-١- د) متى ارتُكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد أيّة مجموعة من السكان المدنيين

وحظرت المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام[4] ١٩٤٩ النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراضٍ أخرى، إلا إن كان هذا النقل يصبُّ في صالحهم، ويجنبهم مخاطر النزاعات المُسلحة

كما حظر القانون الدولي الانساني العرفي، التهجير القسري في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية بموجب القاعدة ١٢٩ من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الانساني العرفي[5]

[1] المفوضية السامية لحقوق الانسان
[2] نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٨
[3] نفس المرجع، المادة ٧ (د)
[4] اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المادة (٤٩)
[5] القانون الدولي الانساني العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة ١٢٩

وقد حظرت المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميًا في عام ١٩٩٨ التشريد التعسفي وفق المبدأ السادس[6]:
لكلّ إنسان الحقّ في الحماية من أن يُشرد تعسفاً من مسكنه أو محل إقامته المُعتاد.

يندرج تحت حظر التشريد التعسفي التشريد في الأحوال التالية:

(أ) عندما يقوم على أساس سياسات الفصل العنصري، أو «التطهير العرقي»، أو أية ممارسات مماثلة رامية أو مؤدية إليها إلى تغيير التركيبة الإثنية أو الدينية أو العرقية للسكان المتضررين
(ب) في حالات النزاع المسلح، ما لم يتطلبه أمن المدنيين المعنيين أو تحتّمه أسباب عسكرية.
(ج) في حالات مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تبررها مصلحة الجمهور العليا والغالبة.
(د) في حالات الكوارث، ما لم يكن ضروريًا إجلاء الأشخاص المتضررين حفاظًا على سلامتهم وصحتهم.
(هـ) عندما يُستخدم بوصفه أداة للعقوبة الجماعية.

[6] المبادئ التوجيهية بشأن التهجير الداخلي

التهجير القسري في سوريا

استخدم نظام الأسد جريمة التهجير القسري للتخلّص من سكان المدن والمناطق الثائرة ضده، منذ ٢٠١١ عبر شن الهجمات العسكرية العنيفة ضد المدنيين، مستخدماً قوات الجيش والأمن، والميليشيات التابعة له. وقد بدأت هذه الحملات باقتحام الجيش للمدن والبلدات للاعتقال والقتال ثم الحصاروالقصف، ليصبح التهجير والفرار إلى مناطق أخرى الخيار الوحيد للبقاء على قيد الحياة. وقد أدى التهجير إلى مفاقمة النتائج الكارثية لانتهاكات النظام الجسيمة ضد المدنيين التي سبقت التهجير، ولاسيما على النساء والأطفال. كما أفضى التهجير القسري الى تغيير ديموغرافي في بعض المناطق التي استُهدفت على مدار سنوات وفق خطة مدروسة.

بدأت عمليات التهجير القسري مع شن نظام الأسد للهجمات العشوائية والقصف الجوي على المناطق المكتظة بالسكان. وقد تصاعدت وتيرة التهجير القسري المنظم، مع لجوء النظام الى عمليات التهجير تحت مسميات "اتفاقات التهجير" أو "اتفاقات المصالحة". وقد تم معظمها برعاية روسيّة، مع مشاركة أطراف أخرى، مثل: إيران وقطر وتركيا، إضافة الى اشتراك بعض المجموعات المسلحة في تنفيذها. ونُقِل من خلالها سكان المدن والمناطق التي حاصرها النظام لسنوات إلى الشمال الغربي من سوريا. لتصبح سوريا أكبر دولة في العالم من حيث عدد النازحين على أراضيها، بعدد يناهز ٦,٩ ملايين نازح ونازحة، حسب بيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢١، وليضطر أكثر من ٥,٦ مليون إنسانً إلى اللجوء لدول الجوار السوري، ويصبحوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية

كما وصل عدد المهجرين/ات والنازحين/ات في مناطق شمال غرب سوريا إلى حوالي ٢,٩ مليون نازح/ة، بينهم ٢ مليون شخص يعيشون في مخيمات. وقد كشفت أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "الأوتشا"[7]، عن أنّ عدد سكان شمال غرب سوريا حوالي ٤,٥ مليون نسمة، يُصنَّف حوالي ٤,١ مليون شخص منهم ضمن الفئات المحتاجة، ويعاني ٣,٧ مليون منهم من انعدام الأمن الغذائي، وخصوصًا بعد كارثة الزلزال الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا في ٦ شباط ٢٠٢٣.

وفي بداية عام ٢٠١٨، شنّت تركيا عملية "غصن الزيتون" العسكرية ضد منطقة عفرين، وقد ترافقت هذه العملية مع حصار، وعمليات برية، وانتهاكات جسيمة، واستيلاء على الممتلكات، نفذتها فصائل ما يُدعى "الجيش الوطني"، ما أدى الى تهجير أعداد كبيرة من أهالي المنطقة الأصليين.

[7] تقرير وضع شمال غرب سوريا، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٢١ كانون الأول ٢٠٢٣

عمليات التهجير القسري

مدينة حمص

بدأت أولى «اتفاقات» التهجير القسري المُنظم في أيار عام ٢٠١٤ في مدينة حمص القديمة، تحت مُسمى «هدنة حمص»، وبإشراف من إيران والأمم المتحدة، وقد خرج بموجب هذه الهدنة ثلاثة آلاف من المدنيين مع المسلحين المعارضين وأسرهم، وانتقلوا إلى ريف حمص الشمالي.

وفي آذار عام ٢٠١٧، هُجِّر نصف سكان حي الوعر؛ أي ما يقارب ٢٥ ألف مدني، بالإضافة إلى المسلحين، الذين خرجوا بموجب تسوية مع النظام رعتها روسيا

داريا وريف دمشق الغربي

وفي عام ٢٠١٦، بدأ تهجير سكان ريف دمشق الغربي. ففي ٢٧ آب ٢٠١٦ هُجِّر سكان مدينة داريا، وأُفرِغت المدينة بالكامل بعد حصارها حصاراً خانقاً لما يقارب العام، إذ نُقِل المسلحون وأسرهم إلى محافظة إدلب في الشمال السوري، بينما نُقِلَ من رغب من المدنيين إلى مراكز إيواء في ريف دمشق. اليوم، وبعد سبع سنوات من التهجير، لم يُسمح لاحد من أهل المدينة بالعودة إليها، وذلك بغية تنفيذ المخطط الاستيطاني الإيراني، الهادف إلى التغيير الديمغرافي، وذلك بعد أن سيطرت الميليشيات الإيرانية على المدينة سيطرة كاملة، بالتعاون والتنسيق مع مجموعات من شبيحة النظام وتجار العقارات الموالين للنظام.

بعد الانتهاء من داريا، هُجِّر ألفا شخص من أهالي بلدتي قدسيا والهامة إلى إدلب، وذلك بمقتضى التسوية التي فُرضت بعد حصار شديد. وفي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر هُجِّر ثلاثة آلاف شخص من مدينة المعضمية. وفي الشهر ذاته، هُجِّر أهالي بلدة خان الشيح المُقدَّر عددهم بأكثر من خمسة آلاف شخص إلى إدلب. وبعد حصار وقصف داما أربعين يوماً، هُجِّر سكان وادي بردى، فخرج أكثر من ألفي شخص إلى إدلب.

[8] سكاي نيوز، «التهجير القسري».. مشهد النهاية في الحرب السورية، ١٩ تموز ٢٠١٨

أحياء دمشق الشرقية

توالى التهجير القسري ليشمل أحياء دمشق الشرقية، ففي ٨ آيار ٢٠١٧، هُجِّر مدنيين/ مدنيات من حي برزة، تلاه تهجيرلأهالي حي القابون وحي تشرين، ليصل مجموع المهجرين إلى سبعة آلاف مدني/ مدنية وعسكري.

الغوطة الشرقية

شهدت الغوطة الشرقية أكبر عملية تهجير منظّم خلال الكارثة السورية من حيث العدد، مقارنة باتفاقات التهجير المماثلة، وقد كانت جميعها برعاية روسية. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فقد أُجبر على الخروج من الغوطة خلال الفترة الواقعة من ٩ آذار وحتى ١٨ نيسان، أكثر من ١٥٨ ألف شخص، أي حوالي ٤٠٪ من السكان. ووفقاً لإحصاء مركز جسور للدراسات[9]، فإنّ عدد من توجّهوا إلى الشمال يبلغ ٦٦٣٧٧ شخصًا. وقد بدأت عمليات التهجير من منطقة حرستا في الفترة الواقعة من ٢٣-٢٠١٨/٣/٢٤، وشملت دفعتين من المُهجّرين، غادر فيها ٥٢٠٤ من الأشخاص، توجهوا إلى محافظة إدلب

وانتقلت عمليات التهجير إلى القطاع الأوسط_ الذي يضم بلدات عربين، وزملكا، وحزة، وعين ترما موصولاً بحي جوبر الدمشقي_ في الفترة الممتدة من ٢٠١٨/٤/١-٣/٢٥، وشملت ثمان مراحل، غادر فيها ٤١٩٨٤ شخصًا، توجهوا إلى مناطق مختلفة من محافظة إدلب. وحدثت عملية التهجير من مدينة دوما في الفترة من ٢-٢٠١٨/٤/١٤، وشملت عشر مراحل، وغادر فيها ١٩١٨٩ شخصًا توجّهوا إلى مناطق درع الفرات (إعزاز، وجرابلس، والباب، والراعي)

درعا

في تموز ٢٠١٨، أُبرم اتفاق، شمل مناطق في ريف درعا الشرقي، وعُقد بين ممثلين عن الفصائل والجيش الروسي، خرج بموجبه الرافضون لاتفاق التسوية مع عائلاتهم نحو إدلب

تصوير: حسن قطان

[9] مركز جسور للدراسات، التهجير المنظم في الغوطة الشرقية، الحجم والأثر، ٢٣ نيسان ٢٠١٨

صفقة تهجير المدن الأربع (كفريا – الفوعة – الزبداني – مضايا)

في ١١ نيسان ٢٠١٧، عُقِدت صفقة «المدن الأربع» برعاية قطرية إيرانية، حيث اتُفق على إخلاء مدينتي كفريا والفوعة (الشيعيتين) الموالِيتين للأسد شمال سوريا، وتهجير سكانهما_ والمقدر عددهم بـ ٨٢٠٠ شخصٍ_ إلى مناطق النظام، وذلك مقابل نقل مقاتلين من مضايا والزبداني إلى شمال البلاد مع عائلاتهم، إضافة لمن يرغب من المدنيين، بعد حصار شديد وتجويع دام مدة ثلاث سنوات تقريباً[10].

وقد تناولت صحيفة "نيويورك تايمز" ضمن تحقيق موسّع لها[11]، تفاصيل صفقة «المدن الأربع» بوصفها جريمة تهجير قسريّ بحقّ الشعب السوري، إذ كانت الحلقة الأولى في عملية تفريغ ريف دمشق وتغيير الخارطة الديموغرافية.

وقد أورد التحقيق أنّ تفاصيل الصفقة كانت غامضة في البداية، لكن في وقت ما، اقترح الإيرانيون مبادلة المدن؛ حيث يتبادل السوريون_ السنة والشيعة حرفياً_ أماكن الإقامة، وربما يسكنون في منازل بعضهم البعض.

وقد ذكر التقرير أنّ قطر لم تكن مهتمة بالآثار الكبيرة للصفقة بقدر اهتمامها بتحرير أفراد العائلة المالكة، وقد استضافت سلسلة طويلة من المحادثات ضمت مختلف الأطراف: حزب الله، والإيرانيين، وجبهة النصرة، وأحرار الشام، إضافة إلى دفع الكثير من الأموال، وذلك بهدف إنجاح الصفقة من أجل الأفراج عن تسع مشايخ قطريين من آل ثاني، كان حزب الله_ العراق قد اختطفهم مع ١٧ صيادًا آخر، وذلك بتاريخ ١٢|١٦ |٢٠١٥.

حلب

في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦، خرجت آخر قافلة من محاصري أحياء حلب الشرقية، لتفرغ هذه الأحياء من سكانها بالكامل[12]. وقد شكّل خروج السكان من أحياء حلب الشرقية بفعل الاتفاق مع الروس والإيرانيين أكبر عملية تهجير قسري منظّم[13] في سوريا منذ عام ٢٠١١، فبعد حملة عسكرية عنيفة، شارك فيها سلاح الجو الروسي وميليشيات إيرانية، وحصار خانق على الأحياء الشرقية في مدينة حلب، تُوصل إلى اتفاق ينصّ على خروج ٥٤ ألفًا من مقاتلين ومدنيين من شرق حلب إلى ريف إدلب.

عفرين

في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، أعلنت تركيا أنّها ستبدأ بتنفيذ عملية عسكرية في عفرين[14] تحت اسم عملية «غصن الزيتون»، لطرد المقاتلين الأكراد (قوات سوريا الديمقراطية) من المنطقة. وبدأت بنقل أعدادٍ من المقاتلين المنتمين لفصائل من المعارضة إلى المنطقة الحدودية بين سوريا وتركيا. وبعد عدة عمليات عسكرية برية وجوية، تعرّضت لها القرى والبلدات المحيطة بعفرين، استطاعت الفصائل المسلحة في صباح يوم ١٨ آذار ٢٠١٨ التوغل في مدينة عفرين، بالترافق مع قصف جوي ومدفعي، شنّه الجيش التركي على المدينة.

على إثر هذه العمليات العسكرية بين الأطراف المُتحاربة، نزح معظم سكان المنطقة الأصليين من الأكراد، وحلّ مكانهم آخرون، جاؤوا من بقية المناطق السورية، كما شهدت المدينة على إثر ذلك حالات عديدة من النّهب، والاعتداء على الممتلكات، وقطع أشجار الزيتون من جانب الفصائل المسلحة، التي مازالت تضيّق على المدنيين، عبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك لدفعهم للفرار خارج المدينة، لتصبح مدينة عفرين من أكثر المدن التي هُجِّر سكانها الأصليون، وتوطن فيها سكّان سوريون من أماكن أخرى.

[10] لماذا يتسامح العالم مع التهجير، ٧ حزيران ٢٠١٧ – رضوان زيادة – الحياة

[11] روبرت وورث، الملوك المختطفون يصبحون بيادق في مؤامرة إيران القاتلة

[12] أتلانتيك كاونسل، كسر حلب، شباط ٢٠١٧

[13] جسور للدراسات، اتفاق تهجير حلب، كيف تمّ وكيف نُفّذ، كانون الأول ٢٠١٦

[14] الغوطة مقابل عفرين" في مناقشة الصحف لتطورات المشهد السوري، ١٩ آذار ٢٠١٨

ملخّص تنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى الإضاءة على التهجير القسري، بوصفه جريمة حرب وجريمة ضد الانسانية في السياق السوري، وبيان أثره في النساء السوريات المهجّرات من منظور نسوي، وذلك من خلال المحاور التالية:

- **سياق التهجير القسري في سوريا.**
- **عامل الإكراه في التهجير.**
- **آثار التهجير القسري (القانونية، والنفسية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية) في النساء.**

غطّى التقرير عمليات التهجير القسري التي حصلت في سوريا منذ عام ٢٠١٦، مع التعمّق بما مرّت به النساء وأسرهن من قصف، وحصار، وتجويع خلال السنوات السابقة

يشير التقرير إلى استخدام نظام الأسد جريمة التهجير القسري للتخلّص من سكان مدن ومناطق عدّة ثارت عليه، مثل: حمص، وحلب، ودرعا، ودمشق، وذلك من خلال الحملات العنيفة التي شنها ضد المدنيين، عبر قوات الجيش والأمن والميليشيات التابعة له، واقتحام الجيش للمدن والبلدات للاعتقال والقتال، وحصار المدن والبلدات وقصفها وتدميرها، ما جعل السكّان مجبرين ومكرهين على اتخاذ قرار الترحيل.

وقد مرّ السكان خلال تهجيرهم برحلة مريرة، مليئة بالمضايقات والممارسات التي تحطّ من الكرامة، وطافحة بالابتزاز والعنف. تعاني غالبية المهجّرات من تجربة اعتقال سابقة أو تغييب قسري لفرد أو أكثر من العائلة، ولا تعرف العديد منهن مصير أقاربهن وأحبائهن وأماكن وجودهم
الخوف من الاعتقال والعنف الجنسي كان هاجساً أُضيف لأسباب قبول التهجير. زد على ذلك، أنّ الجيش الوطني، استخدم التهجير القسري وما يسبقه من حصار وعنف مسلح، لفرض سيطرته على مناطق سورية حدودية مع تركيا، ذات غالبية كردية، كعفرين.
خلال عمليات التهجير القسري في سوريا، حُرمت النساء من حقوقهن الأساسية والمحمية بموجب القوانين الدولية، كالحقّ في السلامة البدنية والنفسية والمعنوية، إضافة إلى الحقّ في الحماية من الأعمال العدائية، كالقصف الجوي والحملات العسكرية

ملخّص تنفيذي

وما زال الاقتتال مستمراً في العديد من المناطق التي لجأن إليها مع أسرهن. وقد استُبيحت منازلهن وممتلكاتهن، سواء بالقصف أم النهب أم الاستيلاء عليها استيلاء كاملاً. فخسرن ممتلكاتهن، مع محدوديةٍ القدرة على الوصول إليها و/أو خسرن أوراقاً رسمية تثبت ملكيتها. كما تعاني النساء من صعوبة الوصول للوثائق الثبوتية والاعتراف بالشخصية القانونية، إما بسبب فقدان الأوراق أو عدم القدرة على الحصول عليها، بسبب الحصار أو الخروج من مناطق سيطرة النظام، ما دفعهن إلى الاستعانة بأوراق صادرة عن السلطات المحلية، تُستعمل في المنطقة نفسها فقط. كما حُرمت النساء أو أطفالهن من الحقّ في التعليم، وخصوصاً خلال فترة الحصار والقصف الذي يسبقه، والمؤدي إلى تدمير المدارس أو تعطيلها أو استحالة الوصول إليها.

تفرقت الأسر بسبب التهجير المستمر، فجميع النساء المُهجّرات اللواتي قابلناهن في هذا التقرير، افترقن عن أفراد من عائلاتهن وأصدقاء لهن، إضافة إلى أنّ العديد من الأمهات أُجبرن على ترك أطفالهن، بسبب تهجيرهم إلى مناطق أخرى. كما أنّ التمييز المتأصل ضد النساء في القوانين السورية والأعراف والتقاليد المجتمعية، راكم الآثار النفسية العميقة لدى معظم النساء، حيث رُصِدت لديهن مؤشرات كثيفة تتوافق مع عوارض اضطراب ما بعد الصدمة.

فقدٌ وخسارات متعددة لم يُتعامل معها، حيث تعرضن لصدمات نفسية قبل التهجير وأثنائه أو في مكان الاستقرار الحالي، ولأكثر من مرّة، مترافقة مع الإحساس بعدم الأمان وغياب السند ومصادر القوة. ما جعلهن أكثر هشاشة وعرضة للعنف. دون توافر العلاج النفسي للشفاء والتعافي، حيث لُوحظ غياب واضح لبرامج الدعم النفسي للنساء المُهجّرات وأسرهن وخصوصاً أطفالهن، التي تنفذها منظمات المجتمع المدني المحلية أو الدولية أو سياسة سلطات الأمر الواقع.

تؤكد نتائج التقرير أنّ غالبية المهجرات تعشن ظروفاً اقتصادية صعبة، في ظلّ غياب المقومات وتراكم المسؤوليات والمتطلبات المعيشية، من تأمين لتكلفة المسكن، والملبس، والغذاء، وغيره. كما أنّ غالبيتهن يقمن بدور مُقدِّمات الرعاية للأسرة، سواء لأطفالهن أم أطفال أحد أفراد الأسرة أم الأحفاد أم كبار السن، مع صعوبة الوصول لفرص العمل.

كما يقدّم التقرير توصيات عملية لدعم النساء المُهجّرات، والتعامل مع الأثار التي خلّفها التهجير القسري في سوريا.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المقابلات لم تشمل النساء اللواتي هُجِّرن من كفريّا والفوعة لصعوبة الوصول إليهن. كما لم يشمل التقرير التهجير القسري في تل رفعت ومناطق أخرى، أي لم يُحط بعمليات التهجير القسري التي قامت بها قوات سوريا الديمقراطية. زد على ذلك، أنّه خلال فترة إجراء المقابلات حصل قصف على منطقة دارة عزّة وعدّة مناطق أخرى يستهدفها التقرير، فأدّى التدهور الأمني إلى إلغاء العديد من المقابلات. أضف إليه أنّ موضوع التقرير حساس ويخوض في ذاكرة وتجارب نساء قرر العديد منهن عدم الإتيان على ذكر هذه الأحداث مرّة أخرى، فالعديد من النساء اعتذرن عن المقابلة، وهو ما صعّب الوصول الى عدد أكبر من الشاهدات.

المنهجية

إدارة، جمع، تحليل البيانات وإعداد التقرير

الإطار الجغرافي

عن الشّاهدات

أحمد الأحمد/ وكالة الأناضول

إدارة، جمع، تحليل البيانات وإعداد التقرير

أُعدَّت أسئلة المقابلات بعد تحديد الإطار النَظري، والأهداف الرئيسية للتقرير، ومنهجية إجرائه، والمجموعات المُستهدفة في المقابلات. واختيرت بعد ذلك الأسئلة، لتقييم فعاليتها، وقد عُدّل وأُضيف على بعض الأسئلة، وأُعيد ترتيب بعضها الآخر وأُجريت ٢٠ مقابلة بآلية فيزيائية، و٨ أونلاين عبر منصة الزووم، أي بمجموع ٢٨ مقابلة مسجّلة

وذلك كلّه بعد الحصول على موافقة مستنيرة من الشاهدات، شُرح قبلها أهداف المقابلة، ونتائجها المُتوقعة، ومضمون الأسئلة، كما أُبلغت الشاهدات بحقهن وحريتهن في التوقف أو الانسحاب في أي وقت من المقابلة أو تجاوز أي سؤال ليس لديهن رغبة بالإجابة عنه

زد على ذلك، أنّه كان هنالك حرص على وجود دعم نفسي خلال المقابلات

أُجريت المقابلات بين شهري تشرين الثاني ٢٠٢٣ وكانون الثاني من العام ٢٠٢٤، وكُتب التقرير خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٤.

خلال عملية تحليل البيانات، تأكدت الباحثات من سماع تسجيلات المقابلات، كما قرأن وتابعن المعلومات التي فُرِّغت وتحققن من جودتها وشموليتها.

الإطار الجغرافي

كانت الفئة المستهدفة من النساء اللواتي هُجرّن قسرياً ضمن اتفاقيات، وتوزعت نسب أماكن إقامة النساء الحالية كما يلي: ٣٣٪ عفرين، ٣٣٪ مخيمات أطمة،١١٪ الفوعة، ٧٪ دارة عزة، والنسبة ذاتها ٤٪ لكلّ من الباب، وإعزاز، والقامشلي، وتل رفعت. كما أنّ مكان إقامة النساء قبل التهجير كان بشكل أساسي في دمشق بغوطتيها بنسبة ٦١٪، حمص ١٨٪، ٧ ٪ درعا و٧٪ حلب، وعفرين ٧٪.

نبذة عن مناطق الإطار الجغرافي للتقرير

عفرين: تغطي منطقة عفرين ٣٦٥ قرية تقريبًا، عبر سبع نواح إدارية في محافظة حلب، شمال غربي سوريا، هيمن على إدارة المنطقة بين عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٨، المكون السياسي الكردي حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، ونظيره العسكري، وحدات حماية الشعب YPG، كانت عفرين وجهة وملاذًا للنازحين حينها، حيث بلغ عدد النازحين فيها داخليًا ١٢٥ ألف نازح[15]. أدّى الهجوم العسكري المباشر لتركيا في سوريا عام ٢٠١٧ ضمن عملية درع الفرات إلى فصل عفرين عن كوباني، وفي عام ٢٠١٨ أعلن الجيش التركي وشركاؤه من الفصائل المسلحة السورية السيطرة على منطقة عفرين بأكملها، ضمن عملية غصن الزيتون، حيث نزحت العديد من العائلات ولجأت إلى مناطق نبل والزهراء وتل رفعت، وأما من عمل مع السلطات الكردية في إدارة المنطقة فقد انتقل شرقًا نحو كوباني والحسكة[16].

[15] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الإنسانية، "منطقة عفرين: حقائق وأرقام"، ١٨ آذار ٢٠١٨.

[16] مؤسسة فريدريش ايبرت، (استعادة الديار، هانس باومان)

مخيمات أطمة: مجموعة من المخيمات الإنسانية، التي تستضيف النازحين السوريين في شمال غرب سوريا، قرب الحدود مع تركيا، يعيش فيها حوالي ١٠٠,٠٠٠ شخص، تعاني هذه المخيمات من ظروف إنسانية ومعيشية صعبة.

الفوعة: بلدة ذات أغلبية شيعية في شمال غرب سوريا في محافظة إدلب، تعرضت_ مع مدينة كفريا_ لحصار المعارضة السورية المسلحة (جبهة فتح الشام) منذ عام ٢٠١٥. عام ٢٠١٨. وبموجب اتفاق مع الحكومة السورية، هُجِّر من بقي من السكان والبالغ عددهم ٧ آلاف[17] ضمن اتفاقية المدن الأربع.

دارة عزة: مدينة سورية في ريف حلب الغربي، تحت سيطرة هيئة تحرير الشام، تضمّ دارة عزة العديد من النازحين والمهجّرين من مدينة حلب، وريف دمشق، وحمص، وحماة، وغيرها. كما توجد فيها حكومة الإنقاذ.

الباب: تقع مدينة الباب في ريف حلب الشرقي، وهي تتبع إداريًا لمحافظة حلب، تبعد ثلاثين كيلومترًا عن جنوبي الحدود التركية، سيطر عليها تنظيم داعش بين عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧، تقع الآن تحت سيطرة "الجيش لوطني" المدعوم من تركيا.

إعزاز: تقع مدينة إعزاز في محافظة حلب، تبعد حوالي ثلاثين كيلو متر عن شمال غرب حلب، تقع على الحدود التركية، فيها معبر باب السلامة الحدودي الذي ظل مغلقًا لمدة ثمان سنوات، وافتُتح في آذار٢٠١٩[18]، وتُعتبر من أبرز معاقل المعارضة السورية، إذ تضمّ مقرًا للائتلاف الوطني السوري وآخر للحكومة المؤقتة، كما توجد فيها جامعة حلب الحرّة، تقع الآن تحت سيطرة "الجيش الوطني" المدعوم من تركيا.

القامشلي: تقع شمال شرق سوريا عند الحدود التركية، وهي تحت سيطرة الإدارة الذاتية حاليًا، الوضع الأمني فيها غير مستقر، فمازالت القوات التركية تشنّ غاراتها، حيث نُفذ في الأول من يناير من عام ٢٠٢٣، ٢٠ غارة جوية استهدفت مدينة القامشلي ومحيطها بشكل رئيسي[19]، وراح ضحيتها مدنيين، وفي وقت سابق من أكتوبر عطّلت هذه الهجمات مرافق حيوية، كمحطة تحويل الكهرباء في شمال القامشلي، ما أدى الى انقطاع الخدمات انقطاعاً كاملاً[20]. ومنذ العام ٢٠١٦، شنّت تركيا عمليات عسكرية عدّة في سوريا، وباتت القوات التركية وفصائل سورية موالية تسيطر على شريط حدودي واسع في سوريا.

تل رفعت: مدينة سورية تبعد ٣٥ كم شمال مدينة حلب، وجنوبي مدينة إعزاز، تخضع لسيطرة قوات سورية الديمقراطية منذ عام ٢٠١٦، بغطاء ودعم جوي روسي، وهُجِّر أكثر من ٥٠ ألف من سكانها إلى مناطق مختلفة على الحدود السورية التركية كإعزاز وغيرها، كما تعتبر_ بسبب موقعها_ منطقة نزاع بين قوات قسد، والنظام السوري، والميليشيات الإيرانية، والقوات الروسية. أضف إلى ذلك، يوجد فيها قاعدة رئيسية للقوات الروسية في مطار القامشلي.

[17] BBC "سوريا: بعد إخلاء كفريا والفوعة إدلب بلا شيعة"، ١٩ تموز ٢٠١٨.
[18] نظام "Anadolu Ajansı, "Turkey reopens key border crossing with Syria ,٥ March ٢٠١٩"
[19] فرانس ٢٤، مقتل ٨ مدنيين أكراد في غارات تركية على شمال شرق سوريا، ٢٦ كانون الاول ٢٠٢٣
[20] هيومن رايتس واتش، شمال شرق سوريا: الضربات التركية تقطع المياه والكهرباء، ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٣

عن الشّاهدات

تصوير: عبد المنعم عيسى

اعتمد التقرير على المقابلات الفردية للمستجيبات الرئيسيات، وهن يشكلن عينة من النساء اللواتي هُجِّرن، وعددهن ٢٨، اخترن ممن هُجرن قسريًا، ولا سيما ضمن اتفاقيات التهجير، كما رُكِّز على أن يتضمن التقرير التنوع من حيث الحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والعمر، والمهنة، ومكان الإقامة الحالي، وعدة عوامل أخرى أساسية لضمان المنظور التقاطعي للتقرير.

بالنسبة للتحصيل العلمي كان التنوع كبيرًا جدًا، حيث أنّ ١١٪ من النساء غير متعلّمات، وواحدة منهن تعلمت القراءة والكتابة مع أطفالها، حين كانوا في المرحلة الابتدائية، ٢٩ ٪ لديهن شهادة ابتدائية، تنخفض النسب في المرحلتين الإعدادية والثانوية تباعًا لتكون ٢٥٪ للمرحلة الإعدادية، و٧ ٪ للمرحلة الثانوية، المعهد ٤٪، التحصيل الجامعي ٢١٪. كما يجدر التنويه إلى أنّ نصفهن درسن في الجامعات بعد التهجير، وحصلن على عدة شهادات جامعية، و٤٪ ماجستير.

عن حالتهن الاجتماعية، كانت النسبة الأكبر من النساء ٧١٪ متزوجات حاليًا، ١٤٪عازبة، ٧٪ أرملة، ٧٪ منهن زوجهن مفقود أو معتقل، مع الإشارة إلى أنّ الكثير من المتزوجات، كنّ في وقت سابق أرامل أو اختفى أزواجهن أو قتلوا خلال سنوات النزاع وتزوّجن مرة أخرى.

تراوحت الفئة العمرية للنساء بين ٢٣ وحتى أكبر من ٥٠ عامًا، بنسب متفاوتة:

١٤٪ من النساء لديهن إعاقة أو مرض مزمن، أما بالنسبة لأفراد أسرهن، فكان حوالي نصفهن ٤٦ ٪ واحد أو أكثر من أفراد أسرتهن لديه إعاقة أو مرض مزمن.

الفصل الأول: الإكراه على التهجير - سردية التهجير

الاعتقال والتعذيب

القصف والعقوبات الجماعية

المهجرات من عفرين الحصار والتجويع

الحصار والتجويع

الباص الأخضر رحلة الذل

تصوير:عبدالرحمن اسماعيل / روبترز

يُعدُّ القسر أو الإكراه_ بمعنى غياب الإرادة أو الموافقة_ عامل التحديد القانوني في جريمة التهجير القسري، إذ يُعتبر خرقًا للحقوق الأساسية للأفراد، بما في ذلك حقّهم في الحياة، والأمان، وعدم التعرّض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية. ويشير عامل الإكراه أو القسر في جريمة التهجير القسري إلى استخدام القوة أو التهديد بالعنف أو وسائل أخرى لإجبار الأفراد على ترك منازلهم أو المنطقة التي يعيشون قسريًا.

ويُعتبر ذلك جزءًا من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. ويمكن أن يشمل الإكراه أو القسر في هذا السياق استخدام القوة العسكرية، أو التهديد بالاعتقال والتعذيب والعنف الجنسي، أو فرض قيود اقتصادية أو اجتماعية تجعل الأفراد غير قادرين على البقاء في مكان إقامتهم

تستفيض شاهداتنا في الحديث عن أسباب تهجيرهن أو (قرارهن) الصعود في الباصات الخضر، وتكاد تكون أسبابهن واحدة، فالأسباب التي ذكرنها شكلت عاملاً مشتركا لجميعهن، وهي في الأصل الأدوات التي استخدمها النظام لقمع المناطق المنتفضة، ويمكن تكثيفها بالخوف من الاعتقال والتعذيب الجسدي والجنسي، والتغييب القسري، والحصار، والتجويع، والقصف، وتدمير المدن والبلدات، والعقوبات الجماعية. بعضهن جربن واحدة أو أكثر من هذه الأدوات، لكن غالبيتهن اختبرنها كلّها.

تقول (ي، د) المُهجّرة من داريا: **"التهجير لم يكن خيارًا، هو فُرض علينا فرضًا... في حدا ممكن ينجبر يترك بيته وأهله وبعدها يعيش مبسوط؟"**

الاعتقال والتعذيب

تبيّن أنّ أكثر من النصف ٥٩٪ من الشاهدات لم يشاركن مشاركة مباشرة في أنشطة الثورة، و٣٢٪ منهن إما تعرّضن للاعتقال والتعذيب أو الملاحقة الأمنية قبل التهجير، أما فيما يخص عوائلهن، فقد شهدت ٩٢٪ من النساء تعرض فرد أو أكثر من أفراد أسرهن للاعتقال أو التعذيب في سجون النظام السوري، والعديد منهن لا يعرف حتى الآن مصير أحبائهن

هناك من شاهداتنا من خضن محنة الاعتقال، وغالبيتهن اعتُقل أحبة لهن، ولا يعرفن حتى اليوم خبرًا عنهم.

تقول (هـ. ش) المُهجّرة من درعا: "...أحد أهم أسباب خروجي للشمال هو أنّي لم أكن أريد أن أُعتقل مرة ثانية، فمن جربت الاعتقال لا يمكنه تخيل تجربته مرّة ثانية"

وتقول (بـ. د) المُهجَّرة من برزة: "قرار الرحيل والتهجير لم يكن اختياري، كان مفروضًا علينا جميعًا حينها، لم يكن لدينا خيار، فإما أن نخرج أو أن يعتقلوا زوجي، ولا أراه مجددًا".

بعض شاهداتنا كنّ في عمر المراهقة عندما بدأت المعارك في مناطقهن وبالقرب من منازلهن، (و.ح) المُهجَّرة من حمص قالت: إنّها لم تفهم ما يحدث في البداية، هي سمعت صراخ عمتها، وهي تقول: إنهم قتلوا والدها، ثم سمعتهم يصيحون بأنّهم اقتحموا منزلهم وأخذوا والدتها وإخوتها، ثم سمعت أحدهم يقول: إنّ النساء والأطفال سيخرجون للقرية المجاورة، كلّ ذلك قبل أن تدرك ما الذي يحصل، فالنساء في قريتها (وفق وصفها) لا شأن لهن بما يحدث خارج بيوتهن: " كنت في السابعة عشر من عمري، وكنت في بيت زوجي عندما سمعت صراخ عمتي بأنّهم قتلوا أبي..

لم أفهم شيئًا مما يحدث ... أعطونا ربع ساعة حتى نأخذ ما نريده من بيوتنا ... بعدها دخلوا الضيعة، داهموها ونهبوها ولم يبقوا فيها حجراً على حجر" تهجّرت (و.ح) من قريتها في ريف حمص إلى الريف الشمالي[21] عام ٢٠١٦ ثم هجرت بعدها في عام ٢٠١٨ إدلب

المداهمة كلمة تثير الرعب لدى شاهداتنا، فالاعتقال بوصفه وسيلة لحجز الحرية ليس هو ما يرعبهن، بل التجارب التي سمعنها وشهدنها عن الاعتقال والعنف الجسدي في المعتقل، الأخطر بالنسبة لهن هو العنف الجنسي، غالبًا بهدف الانتقام من البيئات الحاضنة للثورة[22]، تقول (م .ح) التي تهجرت من بابا عمرو في حمص: إنّه خلال حصار بابا عمرو في السنوات الأولى كانت

[21] في نهاية عام ٢٠١٩ شن النظام السوري مدعوما بحليفه الروسي حملة عسكرية علي معرة النعمان ووثقت المراصد استهداف المدينة بأكثر من ٥٠٠ غارة وصاروخ خلال ثلاث ساعات. وشهد شهر كانون ثاني ٢٠٢٠ تسبب القصف المستمر بنزوح آلاف المدنيين ، غالبيتهم من النساء والأطفال. المرصد السوري لحقوق الانسان، معرة النعمان.. النظام يقترب من ثاني أكبر مدن إدلب، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٠

[22] تقرير أصوات في مقاومة الصمت، تقرير جمانة سيف، وجدان ناصيف

الاقتحامات تحدث عند الفجر، والأمهات لم يكنّ ينمن خوفاً من أن يلحقوا الأذى بأولادهن: "*كنا نخاف جدًا على البنات، في إحدى المرات شيع أن الجيش سيداهم القرية، فقامت سلفتي بوضع بناتها التسع في غرفة ... قلت لها ابنتي أيضاً...قررنا أن نقوم بفتح جرة الغاز في حال حدثت المداهمة...*".

تصوراتهن عن العنف الجنسي المحتمل وقوعه عند المداهمات لدرجة تفضيل الموت قبلها، هي تصورات بُنيت على قصص عشنها أو سمعن عنها، (م .ح) كان لديها الكثير لتقوله عن التنكيل بالمدنيين، وخاصة النساء في بابا عمرو، فقد روت قصة طفلة عمرها ١١ عامًا، اغتصبها عناصر النظام وبقيت في المشفى ثلاثة أشهر: " أُصيبت الفتاة بانهيار عصبي، وأُصيب أبوها بجلطة" وتضيف: " أيضًا في الخالدية كان هناك حالة اغتصاب لفتاة أمام أعين أهلها ...لذا كنا نخاف جدًا على البنات".

معظم شاهداتنا روين لنا أنهن كن يحضّرن لقتل أنفسهن في حال جرى اقتحام أو اعتقال، حتى وعندما صعدن الباصات الخضر بقي لديهن هذا الهاجس، فهن يفضلن الموت على أن "تُنتهك أعراضهن" وفق وصفهن، تقول (ف. د) " *خلال الليل كنا نتوقع في أي لحظة أن يقتحم النظام البلدة، وكنا قد وضعنا بواريد في المنزل... في حال اقتحم النظام سيقوم إبن عمي بقتلي ثم قتل نفسه، قبل أن نقع بأيدي جنود النظام ويقوموا بالتشنيع بنا، حتى جيراننا والكثيرات من سكان البلدة كانوا سيفعلون ذلك.*"

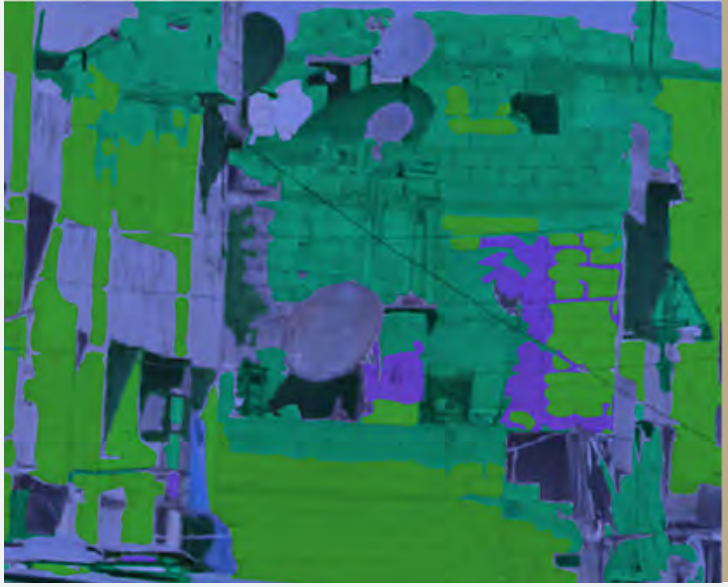

القصف والعقوبات الجماعية

جميع شاهداتنا تعرضت مدنهن للقصف، والحصار، والتجويع، تغص ذاكرة معظمهن بمشاهد الرعب من القصف،

تذكر (فـ .د) أنّ البناء الذي بقيت فيه في داريا كانوا يطلقون عليه "بناء البراميل"، نظرًا لكثافة عدد البراميل التي سقطت عليه، وتذكر (س. ق) التي خرجت من برزة أنّهم قصفوا برزة بالصواريخ: "... مرة قصفوا برزة ب ١٤ صاروخًا خلال ساعة واحدة فقط... خلال وجودنا فيها عشنا رعبًا كبيرًا، ولم يكن هناك أي وسيلة للخروج من هناك...".

استخدم النظام في قصفه للمناطق المناوئة له أنواع الأسلحة كلّها، حتى تلك المحرمة دوليًا، وكان يلجأ لتكثيف القصف بعد عقد صفقات التهجير، وذلك من أجل إجبار السكان على قبول التهجير. كان حي برزة من الأحياء التي خرجت عن سيطرة النظام في عام ٢٠١٢، وخضع لحصار شديد، وكانت تجري المعارك غالبًا في البساتين وبعيداً عن المدنيين، لكنه كثّف عملياته العسكرية على الحي في عام ٢٠١٧ لإجبار من تبقى في الحي على قبول اتفاقية التهجير، التي يُطلق عليها "اتفاق تسوية[23]"

تقول (س. ق) إنّه لم يُسمح لهم بالمغادرة في أثناء القصف الشديد: " بدأ القصف على البساتين، وأصبحت كلّ المنازل مستهدفة بهدف الإخلاء. لذا، ذهبنا إلى الجامع، وبعد أيام أُعلمنا أنّ الباصات الخضر ستنقلنا إلى إدلب."

(أ. ب) المهجرة من برزة حاولت النجاة بعائلتها، فغادرت حّيها القريب من برزة، ونزحت باتجاه (مدينة بنش) عام ٢٠١٢، وما أنْ استقرت العائلة حتى بدأ النظام بقصف بنش، فاضطرت للعودة مجددًا إلى حي تشرين عام ٢٠١٤، هناك استقرت في منزلها على الرّغم من أنّ الحي كان ساحة للاشتباكات، وسرعان ما قُصف الحي بالصواريخ، ما أجبرها عام ٢٠١٧ على الخروج الأخير إلى إدلب: " قبل ثلاثة أشهر من خروجنا بالباصات الخضر، أخبرنا أحد جيراننا أنّ النظام سيبيد الحي، لم أكن أرغب بالخروج، كنت قد استقريت ووجدت عملاً.. لكنهم بدأوا يقصفون الحي على نحو كثيف ...سقط أحد الصواريخ في حارتنا وسقط منزلنا ...بعدها قررت المغادرة لكي أحمي عائلتي".

[23] المرصد السوري لحقوق الإنسان

المهجرات من عفرين

أدت الحملة العسكرية التي شنتها تركيا والفصائل التابعة لها إلى تهجير عدد كبير من السكان الكرد من عفرين، وصفت شاهداتنا حالة الهلع التي كن يعشنها، وشعورهن تحت الحصار والقصف والتهديد بالتوغل العسكري، كما وصفن رحلة التهجير الصعبة بأدق تفاصيلها.

تقول (ش. ش) ٣٩ عام، أرملة وأم لأربعة أطفال، وهي من المُهجَّرات من عفرين وتقيم في تل رفعت حاليًا: " لم يكن لنا الخيار والقدرة على البقاء، كان الضرب على طول شغّال، كلّنا كنّا خايفين- هلع دائم- صرنا متل المجانين. طلعت قبل زوجي بعشرة أيام، طلعت ومعي ولدين- كنت خايفة أكتر منه- هو بقي كرمال المحلات والبضائع والرزق، وما كان قبلان يترك كل شي - كان عنّا مستودعات ، زوجي فكر أنو رح نطلع كم يوم ونرجع بس تهدا الأمور، بس كنت حاسة أنو طلعتنا ما في من بعدا رجعة".

لم يكن لدى مُهجَّرات عفرين خيار اختيار الوجهة، فتحدثت الشاهدات عن عدم قدرتهن على الهروب إلى حلب بسبب إغلاق الطرق وحواجز النظام السوري. كما أنّ الإدارة الذاتية ضيّقت عليهم، فلم تسمح للأهالي بالخروج من عفرين حتى اللحظات الأخيرة قبل التوغل البري لتركيا والفصائل التابعة لها، وتحت شروط صعبة، تضيف السيدة (ش.ش) في هذا السياق: " الإدارة الذاتية ما كان بدن يانا نطلع - ما خلوا العالم تطلع، وأنا جنيت كان بس بدي أطلع - طلعت مع عيلة من شهبا - في ريف حلب الشمالي - كانت ساكنة بعفرين، كرمال يمرقونا على حاجز الإدارة الذاتية- ما أخذت غير شنتايتين تياب مع ولادي- كان ممنوع نطلع غراض، وبعد ما طلعت بعد ١٠ أيام كلّ الناس طلعت ومن جوزي، كان في كتير زحمة عالطرقات ،وقفنا على حواجز، كانوا بس يخلو العالم الي من شهبا تطلع طلعت- أنا ما طولت عالطريق لأن معي هي العيلة - بس إلي طلعو بعدين ضلوا أيام - في ناس ماتوا عالطريق - بسبب الضرب أو عدم القدرة عالتحمل لكبار السن - في نسوان حوامل ولدت عالطريق وفي نفاس ماتوا" وتصف تل رفعت المنطقة التي وصلت اليها فتقول: "المنظر باتجاه تل رفعت ونحنا واصلين كانت متل مدينة الأشباح - كلا بيوت مهدمة ومدمرة ما فيها حدا - ومن وقتا نحنا هنيك " .

أما (ز.ق) وعمرها ٢٣ عامًا، والمُهجّرَة من عفرين، التي كانت تقيم فيها، مع جدتها وأهلها، وهي حاليًا تقيم في القامشلي، فتصف سردية تهجيرهم بأدق التفاصيل، وتتحدث عن إكراههم على التهجير من خلال القصف والتهديد لحياتهم، وهو ما اضطرهم للخروج وترك كلّ شيء خلفهم نحو المجهول، وتتحدث عن كيفية استيلاء الفصائل على منزلهم وتدميرهم لمحتوياته التي تشكّل ذاكرتهم وتاريخ العائلة.

فتقول: " الأسبوع الأخير قبل ما نطلع كنا عايشين عالمهدئات، كنّا خايفين كتير - أنا بكره الحرب- ما بحب التعقيدات بالحياة ولا التمييز- وضعي النفسي كان صفر، مو

ضعف أو جبن - بس الواقع اللي كنا فيه ما كان مفهوم ليش، كانوا خوالي دارسين بمنح وبعثات برومانيا وروسيا، فكانت المكتبة كلها كتب شيوعية ولينين وماركس- فخفنا انو لما يفوت الجيش التركي يفكرنا ملحدين. وحتى صورهن بالجامعة بموسكو ورومانيا، ١٧ آذار أمي جابت الصور والرسائل والكتب وحرقتن وخزقتن وهي عم تبكي، أنو عم تمحي ذكريات خالي المتوفي، حرقنا كلشي، بعد شي ٥ أيام من طلعتنا من بيتنا بعفرين فات الجيش التركي عالحارة، في ناس اسمن عرب حيان بقوا بعفرين - جيراننا العرب ضلوا - ونحنا كتير منحبن وعتواصل ممعهم - هني ما بحبوا الفصائل - تواصلوا معنا وخبرونا أنو الجيش التركي فات عالبيت وكسروا (البزق)- وحرقو المكتبة - ودعسوا الكتب البقيانة الي ما حرقناها، وسأل الجيش جارنا العربي إذا كنا مع الادارة وقلن لاء، عيلة كردية ما عندها انتماء سياسي. جارنا كان معارض - داعم للجيش الحر، بس ماله داعم لاحتلال عفرين، ومع هيك حكى كلمة حق ودافع عننا. بيتنا كتير حلو، تصميم أندلسي، أخدو قائد فصيل مسلح".

وتتابع الشاهدة، واصفة رحلة التهجير، ومعاناة المُهجَّرين، الذين كانوا بحالة من الهلع والفوضى، ينطلقون نحو مصير مجهول، ضمن تحديات أمنية وعسكرية، حيث كان القصف متواصلاً حتى و هم يخرجون من مناطقهم:

" سيطرت تركيا والمسلحين ب ١٨ الشهر، ونحنا غير محجبات- خفنا يكونوا متعصبين- لهيك حرقنا كلشي- وجبنا ملايا ومناطي سود وحجابات. من يوم ١٧ الشهر طلعنا، كنّا بدنا نروح على حلب، بس الطريق كان مسكر - رحنا على نواحي شهبا، الساعة ٢ الصبح، كان مطر وبرد ونحنا بالشحاطات، وقفنا على حاجز للأكراد وضربتن تركيا بقذيفة قدامنا.

هاد الحاجز بس نقطعه منكون طلعنا من عفرين، طلعت معنا وحدة ما منعرفا، طلبت مننا نطلعها معنا لحالا، ما ضل حدا من أهلها. عطيتها جاكيتي - وكانت عم تبكي انو بس طالعوني ونزلت بشهبا، وصلنا بعد شي ٣ أيام لأن كتير عجقة .. كل الناس عم تهرب بالشوارع.. نمنا عالطرقات.. والنظام مسكر الطريق لحلب، الناس نامت بالمزارع والأراضي والشوارع، حتى نمنا ١١ شخص بغرفة تابعة لمبنى البلدية، وكان إحساس كتير حلو بعد النومة تحت المطر والشنططة بالشارع - شربت شاي سخنة مع أنّي ما بحبها، بس ضيفنا ياها الزلمة هنيك- حسيت بالحنان هنيك- كل الناس كانت متل بعضا - جمعنا التهجير- الفقير والغني كنا مع بعض - انصدمت بمنظر جارتنا الحلبية متزوجة من كردي- كانت كتير غنية ومرتبة وحلوة - بتذكر منظرها عم تركض بالطين والوسخ والمطر ورا ابنا .. حسيت أنو ماعاد في شي متل قبل، كان في بيوت بشهبا، استأجرنا بيت كيف ما كان، نضفناه وزبطناه، بقينا في الشهبا سنتين".

لم يتوقف النظام السوري عن إجبار السكان على البقاء في أماكن تهجيرهم، كما استمر بالابتزاز والاستغلال، حيث لم يسمح للمُهجّرين في تل رفعت بالخروج حتى الآن إلى حلب، وهو ما يعني استمرار تشتت العوائل، وعدم إمكانية توحيد شملها ضمن بلد واحد، بسبب الصراعات على الأرض. أضف إلى ذلك أنّ ما يزيد من صعوبة هذه التحديات، هو اختلاف قوى الأمر الواقع بين منطقة وأخرى، والتنازعات السياسية والعسكرية بينها، التي يدفع ثمنها المدنيون دائماً. تقول (ز.ق): " بعد سنتين بشهبا - تل رفعت، طلعنا تهريب لحلب- لأن النظام كان يقول أنو نحنا الأكراد لازم نبقى وممنوع نطلع- ثم على منبج وفي حاجز للفرقة الرابعة ما بيفهموا غير بالمصاري- كل حواجز النظام بدك تدفعي مصاري عالقامشلي"

الحصار والتجويع

تروي شاهداتنا الكثير من القصص، وتتشابه قصص النساء المُهجَّرَات من الغوطة مع قصص المُهجّرَات من داريا، وبرزة، وحمص، وحلب، وغيرها. فالنساء غالبًا هن المسؤولات عن إطعام الأسرة، ويقع عليهن واجب تأمين الغذاء للصغار

في شهادتها تقول (س. ق) "..عشنا في برزة حصارًا لمدة طويلة ...وعندما يسمحون بإدخال المواد الغذائية، كانت تُباع لنا بأسعار خيالية.."

فشل النظام السوري خلال أربع سنوات في استرجاع حي الوعر في حمص عسكريًا، فأخضعه لحصار مطبق وقصف متواصل، ووقّع مع ممثلين عن سكانه في مارس/آذار ٢٠١٧ اتفاقًا يقضي بإجلاء مقاتلي المعارضة وعناصرها، وخضوع الحي لسيطرة مشتركة بين الروس والنظام.
تقول (و.ح):"... حوصرنا بحمص لمدة ست سنوات، كانوا يفتحوا الطريق لمدة شهر ويرجعوا يسكّروه سنة أو سنتين، وخلال مدة الشهر نقوم بتخزين بعض المواد الغذائية للفترة القادمة... في آخر فترة ما كان عنّا شيء نأكله..."
(و. ب) من برزة لم تشارك بالثورة، لكن أولادها جميعاً اعتُقلوا، ثم أُطلق سراحهم بعد أن عُذبوا، كما خسرت أخاها الذي اختفى ولا خبر عنه حتى الآن. عند سؤالها عن أسباب قبول تهجيرها لإدلب، قالت: إنّه لا يمكنها التعايش مع النظام: "هاد النظام ما ترك بيتًا سعيدًا ... هو زرع الحزن والقهر في كل البيوت".
كثيرات من شاهداتنا مثل (و. ب)، عبَّرن عن أنهن حتى وإن كان هناك احتمال ألاّ يُنتَقم منهن، إلا أنّهن لا يستطعن العودة للعيش في ظل النظام وكأن شيئًا لم يكن. وتقول (ز. غ) المُهجَّرة من الغوطة: " اللي أخذوا قرار صعود الباصات عندن جميعًا مآسي، كيف يمكن لشخص قتلوا كل أولاده أن يبقى ويصالح؟"

عندما تصل شاهداتنا للحديث عن اللحظة التي قيل لهم فيها: إنّ الحكاية انتهت، وإنّ الاتفاق اقتضى ترحيلهم، يصفن مشاعرهن بأنّها اختلطت بين الحزن، والغضب، والخوف، من المستقبل الذي ينتظرهن وعائلاتهن. يستفضن بالحديث عن لحظة الصعود في الباصات الخضر، ورحلاتهن التي قطعنها مع أولادهن وذويهن. هي قصص لم يسألهن أحد عنها، وكأنها خاتمة لحكاية نهايتها معروفة. لذا، قد لا تكون عند البعض جذابة للقراءة، بالنسبة لهن هي حكاية مأساوية، محفورة بكلّ تفاصيلها في ذاكرتهن، فالرحلة التي استمرت بين ١٢ ساعة و٤٨ ساعة، كانت للبعض رحلة مرعبة، أُجبرن عليها، وأوصلتهن ورمتهن مع عائلاتهن في المجهول.

الباص الأخضر: رحلة الذل

على عكس وسائل النقل في العالم، الحاضرة في ذهن السكان بوصفها وسيلة نقل أمنة ومريحة ورخيصة، تحضر الباصات الخضر في ذهنية السوريين بوصفها رمزًا للعنف، والقهر، والإذلال، والتهجير القسري. فهذه الباصات المملوكة للدولة، استُخدمت لنقل رجال الأمن والشبيحة المسلحين، وذلك لمواجهة المحتجين السلميين في بداية الثورة في شوارع العاصمة دمشق، ثم ارتبطت بالتهجير القسري، بعد صفقة المدن الأربع، فغدت رمزًا للقهر، والتهديد، والانسلاخ. حين يسمع أي سوري_ بغض النظر عن خلفيته الثقافية والسياسية_ كلمة "الباصات الخضر" يربطها بمفهوم التهجير القسري، ومشاهد التهجير، سواء أتعرّض له شخصيًا أم شاهده في وسائل الإعلام

تصف النساء اللواتي قابلنهن في هذا التقرير تلك التجربة المروعة التي مررن بها مع عوائلهن، ويعبّر الوصف الدقيق للتجربة عن عمق الألم الذي تسببت به، وكيف باتت لحظة تاريخية في حياتهن، تعبّر عن انتهاء مرحلة وبداية أخرى، مجهولة المصير والاستدامة.

" لم نودع أحداً، تعرّضنا للقصف قبل الخروج، استُشهد ٨ من عائلتي بقصف على حوش العرب، ٣ شوارع أصبحت على الأرض بالصواريخ الفراغية، يومها توفي ٣٦ شخصًا، ٨ منهم من عائلتي، أختي وأولادها، لا أذكر أحدًا ممن صعد معنا في الباصات، لم يكن أحدنا واعيًا على الآخر، قفلنا باب المنزل، وتركنا المفتاح مع جارتنا حتى تطلّ عليه، عساكر وقوات النظام أخذوا كل محتويات المنزل بالشاحنات، لم يبق فيه أي شيء"

بهذا، تصف (ط. ح) لحظة خروجها للباص وما دفعها للهرب، (ط.ح) تركت مفتاح دارها مع الجيران، هو ذلك الأمل الذي يحاول البقاء حيًا، من أجل العودة يومًا ما لهذا البيت.

أما (ر.ع) فتصف تجربتها في لحظة التهجير ومرحلة الباصات الخضراء عام ٢٠١٧ فتقول: "**طلعنا من حي تشرين على برزة بالأنفاق، ومن هناك كنّا سنخرج بالباصات، وكنّا كيوم الحشر، كلّ شخص يبحث عن ذويه، كان عناصر النظام موزعين على الأسطح لمراقبتنا، خرجت مع القليل من الملابس لأطفالي، ممنوع أخذ كهربائيات، أي شيء غير ضروري كانوا يرمونه، لم يدعونا نتوقف في استراحات، أمي كانت تركض خلف الباص وهي تبكي، تهجّرنا، كانت الناس تبكي، حتى من بقي ينظر من البرندات، لم نتوقف على حواجز أبدًا، لا للنظام ولا للحرّ، لكن كان الشبيحة على الطريق يبصقون علينا ويرموننا بالأحذية، ووصلنا لساحة إدلب وأخذونا لدارة عزة**". لحظة الإذلال تلك، التي تعرّض لها المهجرون من خلال إهانات الشبيحة وتحقيرهم، تركت ألمًا نفسيًا عميقًا، وعمّقت الشرخ الاجتماعي بين السوريين.

"**كان ذلك اليوم مثل يوم القيامة، جميعنا في انتظار الباصات، خرجت مع عائلة زوجي بالكامل، وبقي أهلي وإخوتي في الشام، نُقلنا عبر الباصات الخضر، طلعنا بالباصات الصبح بكير، لم يوقفنا أحد، ولكن عند وصلونا لمناطق الشبيحة صاروا يرفعون الأحذية ويلوحون بها في وجوهنا أو يرمونها على الباصات أو يعبّرون بإيديهم عن حركات مهينة ومؤذية. نحن وصلنا حالنا لهون، ولما وصلنا مناطق المعارضة استقبلونا أحلى استقبال، جابوا أكل للعالم، حفاضات للأولاد، حليب، وحاولوا مباشرة تأمين سكن للناس بمنطقة إدلب**"

بهذا الألم نفسه تصف (بـ. د) الإهانة والظلم التي تعرضت له في أثناء الرحلة، بالإضافة لانعدام خيار الخروج أو عدمه بالنسبة لها، ليس فقط بسبب الحرب، بل أيضاً بسبب كونها امرأة، عليها وفقًا للمفهوم الإجتماعي السائد اتباع قرار زوجها، فتقول:" **أُجبر الناس جميعهم على الخروج، فلا يوجد خيار آخر، كنت مجبرة على الذهاب إلى أي مكان يذهب إليه زوجي، هذا حال المرأة؛ تذهب إلى حيث يذهب زوجها، لم نحضر معنا شيء من أغراضنا سوى بعض الملابس**".
تُعتبر تلك اللحظات لحظات فارقة ومؤلمة في عمر النساء اللواتي قابلناهن، في حدة الألم والذاكرة الصورية لما حصل في رحلة الباصات، توضع ت تلك اللحظات الصادمة بوصفها علامة فارقة في رحلة التهجير.

تصوير:ثائر محمد / وكالة فرانس برس

"شهدنا المجازر، مجزرة راح ضحيتها ٤٨ شخصاً؛ عائلة كاملة، لم أرَ زوجي يبكي حينها، ولكنه بكى عند وصول باصات التهجير. باصات التهجير.. لم يكن لدينا خيار.. إما الباص الأخضر، باص الذل وإما الجرّافة الصفراء التي تجرف الجثث بعد المجازر".

هكذا تصف (ج. د) تلك اللحظات في موقف المقارنة بين الجرافة الصفراء التي تجرف الجثث بعد المجازر أو باصات الترحيل الخضراء المذلة

تقول (ج.د) **" وكأنه حلم، وكأنني ريشة في الهواء، ما بعرف وين رايحة، كان الجيش الروسي ينظم الصعود، بعدين أخذونا لمخيم الوافدين، من هنيك طلعنا بالباصات الخضر إلى الشمال، لم أودع أحدًا، لم أر أحدًا، خرجنا على أوتوستراد حرستا، وبهاللحظة كأنني أصبحت شخص آخر، كل اللي اتصل فيني وسألني وين أنت أجيب بكلمة وحدة فقط: طلعت، وأغرق بالبكاء. وصلنا لقلعة المضيق ثاني يوم، وكأنه يوم القيامة، كان في شخص من إدلب من سراقب كان حامل إعلان أنه من بحاجة بيت سيقدم له، فذهبنا إليه، عند وصولنا تفتحت كل جروحي، كنت حزينة على فراق الجميع، ابنتي تحت التراب، زوجي لا أعلم أين هو، أهلي بمكان آخر".**

الفصل الثاني: الأثر القانوني

الحقّ في السلامة البدنية والنفسية والمعنوية

الحق في المأوى المناسب والسكن اللائق

الحق في الحماية من الأعمال العدائية الانتقامية

الحقّ في معرفة مصير الأقارب المفقودين وأماكن وجودهم

الحقّ في التعليم

الحق في حماية الأموال والممتلكات

الحقّ في احترام الحياة الخاصة والعلاقات الأسرية

ينتهك التهجيروالتشريد القسري مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في شرعة حقوق الانسان. كما يفضي إلى خلق ظروف بالغة الصعوبة والشدة على السكان المُهجّرين، وخصوصًا عندما يكون نتيجة صراعات عنيفة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث يؤدي إلى تفريق الأسر، وتمزيق الروابط الاجتماعية والثقافية، وخسارة فرص العمل المستقرة وفرص التعليم، وحرمان الناس من الضرورات الأساسية، مثل: السكن الملائم، والغذاء، والدواء. إضافة إلى تعريض الأبرياء للعنف، ولا سيما النساء والأطفال، ليبقوا في أوضاع هشة وبحاجة مستمرة للحماية والمساعدة

يحظر القانون الدولي التهجير القسري كقاعدة عامة، وإن كان يسمح به في ظروف معينة لأغراض مشروعة، وهي لا تنطبق على سياق التهجير السوري، ولكن حتى في هذه الاستثناءات المحددة، يجب أن يلبي التهجير القسري بعض الضمانات الدنيا، وأن يحدث في ظروف آمنة تصون كرامة الإنسان. والقاعدة العامة هي: بذل كلّ جهد لمنع حدوث التهجير غير القانوني. وعند حدوث التهجير، ينبغي بذل الجهود لتقليل وتخفيف التأثير الضار في الأفراد والمجتمعات، وضمان حلّ لجميع الأشخاص المتأثرين

بعد الاعتراف الدولي بأنّ أحكام القانون القائمة، قاصرة عن توفير الأساس الملائم لحماية المُهجّرين وتقديم المساعدة لهم، ومتفرقة ضمن مجموعة كبيرة من الصكوك الدولية، منها: القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللجوء، ما يجعلها أحكاماً فضفاضة تفتقر إلى التركيز، أُقِرَّت المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي[24]، وصادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميًا في عام ١٩٩٨، وذلك لمعالجة التحديات الخاصة التي يواجهها الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) وتوفير إطار شامل لحمايتهم ومساعدتهم

وعلى الرّغم من أنّ هذه المبادئ التوجيهية ليست ملزمة قانونًا، إلا أنها اكتسبت إقرارًا واسعًا وقبولاً في المجتمع الدولي. وقد عيّنت هذه المبادئ الحقوق والضمانات ذات الصلة بحماية الأشخاص من التشريد القسري، ومساعدتهم في أثناء تشريدهم، وفي أثناء عودتهم أو إعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، ووسعت في الالتزامات القانونية التي تتحملها الدول.

[24] المبادئ التوجيهية بشأن التهجير الداخلي

الحقّ في السلامة البدنية والنفسية والمعنوية

ما لا شك فيه، أنّ للتهجير القسري تأثيرات كبيرة في حقوق الإنسان والحماية القانونية للأفراد عمومًا، إلا أنّ المقابلات المُعمّقة مع النساء المُهجّرات أظهرت أنّ هذه التأثيرات السلبية تكون أشد وأقوى على النساء والأطفال، وخصوصًا فيما يتصل بحقهن في الحرية، والأمان، وعدم التعرض للعنف، والسلامة البدنية والنفسية والمعنوية، حيث عبّرت الكثيرات ممن قابلناهن عن عدم إحساسهن بالأمان في وسط المجتمع الذي تهجروا إليه وحاجتهن للحماية

تقول (ح. غ) التي تعيش في مخيمات أطمة: "نعيش في منطقة غير آمنة، أتعرض للتهديد لأني إعلامية، وتتعرّض النساء عمومًا لضغوط كبيرة"
كما تحدثت العديد من النساء صراحة عن أنّ سبب عدم إحساسهن بالأمان، مردّه إلى وجود السلاح وعنف جماعات الفصائل المسلحة، ومنهن من تعرضت هي وعائلتها لتهديد مباشر بالسلاح. تقول (ي،ح) : " أنا بخاف كتير على عيلتي وأولادي.. بعفرين الكل عنده سلاح ..منتعرض كعاملات بالمنظمات الإنسانية للتهديد من المسلحين وأمام الكل"

أما (أ . ب)، فقد روت لنا قصتها مع الفصيل المسلح الذي يسيطر على القطاع في الفوعة، والذي أخرجهم من البيت بقوة السلاح وتقول: "دخل رجال مسلحين ليطلّعونا من البيت اللي تهجرناله.. قامت بنتي تصوّر، فحدا من العناصر بيرفع السلاح عليها. هاجمه زوجي فضربوه وضربوا بناتي لأنهن دافعوا عن أبوهن،..انكسرت ايد زوجة ابني، واضطرينا لنخلي البيت حتى ما يعتقلوا زوجي المريض".

الحق في المأوى المناسب والسكن اللائق

يقرّ المبدأ السابع من المبادئ التوجيهية بحقّ المهجرين/ ات قسرًا بالحصول على المأوى المناسب، من حيث السلامة، والتغذية، والصحة، والنظافة، الأمر الذي لم يتحقق مع العديد من شاهداتنا.

فقد أشارت العديد من المقابلات إلى وضع السكن المزري الذي تعيش فيه النساء مع أطفالهن، وذلك بسبب عدم استطاعتهن تحمل نفقات إيجار مسكن ملائم وندرة فرص العمل، أو ضآلة الأجور في الأعمال المتاحة، على الرّغم من قضاء بعضهن طوال اليوم بالعمل، في محاولة بائسة لتحصيل لقمة العيش

ترعى (ر. ع) مع زوجها وزوجته الثانية سبعة أولاد (ثلاثة منهم من زوجها السابق المتوفي) وعلى الرّغم من عملهم جميعًا طوال النهار في صناعة الحفاضات، إلا أنّ مجمل دخلهم معًا لا يتجاوز ٧٠٠ ليرة تركية. تقول (ر. ع): " ساكنين ببناء قديم على الحجر، حيسقط .. باب البيت ما بسكّرتماماً وما إله قفل، نسنده بالحديد قبل ما ننام. ندفع ٥٠ دولار آجار، بس صاحب البيت بدّه يرفع الآجار الى ٧٥ دولار مع أول العام، وحيطلّعنا من البيت إذا ما مندفع. نحن عايشين بالذل وما منعرف ايمت حيتغير الوضع.. منروح لنطلب الإغاثة، بصرخوا فينا وبيشتمونا،.. كنا نعيش بكرامة وراحة نفسية لّما كنا بالغوطة كنّا نشتغل بتحضير المربيات وبيعها"

قبل التهجير، كانت (س. ق) تعيش مع عائلتها في بناء مؤلف من ثلاثة طوابق في منطقة القابون، وكان للعائلة أملاك أخرى، تحقق لها دخلاً جيدًا، بالأضافة الى الدخل الممتاز الذي كانت تحققه من تميزها بالأعمال اليدوية وخياطة الأدوات الطبية، ما أمّن لها الاستقلال المادي التام والرضا في تحقيق ذاتها

تعيش (س. ق) اليوم_ ومنذ ست سنوات_ في مخيم أطمة مع أمها المُقعدة، وأختها الأرملة، وأخوها وزوجته، وولديهما الصغار، معتمدين جميعًا على دخل الأخ من عمله في أحد المنظّمات المدنية، وعلى الرّغم من الإحساس المستمر بعدم الأمان، بسبب الخوف من انقطاع الدخل الوحيد، إلا أنّها تحمد الله على تمكّن العائلة من

بنـاء حمّـام مسـتقل وغرفـتين ومطبـخ.
تقـول (س. ق): " بالبدايـة عشـنا كلنـا بخيمـة، وكان الوضـع صعـب كتير..أمـي عنـدا إعاقـة، وكان فـي صعوبـة بالدخـول للحمـام أو أن تحمـل أي منـا كنسـاء إبريـق التواليـت للروحـة بالطريـق للتواليتـات العامـة، لهيـك قـام أخـي ببنـاء تواليـت خـاص فـي الخيمـة بـدون مـا يكـون عنـده خبـرة وكنـا نتسـاعد مـع بعضنـا بنقـل البلـوك والعمـار، بعديـن بنينـا مطبـخ، بعديـن غرفـتين، خطـوة خطـوة قدرنـا نعمـر البيـت، وحاليًـا وضعنـا جيـد مقارنـة مـع النـاس التانيين".

وتقـول (ز. غ): " أنـا المعيلـة الوحيـدة.. بشـتغل كمسـتخدمة بمدرسـة أطفـال.. عايشـة مـع أمـي وبناتـي المسـؤولة عنهـن بـدكان كانـت مسـكونة قبلنـا عملـوا بعـض التصليحـات".

تعيـش أم جهـاد مـع عائلتهـا المؤلفـة مـن ١١ شـخصًا فـي بيـت فـي الفوعـة بعـد تهجيرهـم مـن بابـا عمـرو. تعتمـد العائلـة علـى دخـل الأولاد الثلاثـة والـذي يبلـغ ٧٠٠ ليـرة تركيـة لـكلّ منهـم. لـم تسـتطيع أم جهـاد العمـل، ولـم تعـد لزوجهـا المصـاب فـي الحـرب القـدرة علـى العمـل.

تقول أم جهـاد: " قبـل التهجيـر كنـت أعيـش فـي منـزل ملكـي أنـا، وكان عمـل زوجـي جيـد.. اليـوم نعيـش فـي بيـت ليـس ملكنـا وليـس آجـار.. البيـت لا يوجـد فيـه نوافـذ ولا أبـواب، نقـوم بوضـع النايلـون والبطانيـات بسـبب البـرد"

صورة من ديلي بيست

الحق في الحماية من الأعمال العدائية الانتقامية

إضافة إلى العنف الذي يتعرض له المهجّرون والمهجرات من الفصائل المسلحة على الأرض، ما زال الكثير منهم يعاني من الأعمال العدائية، والانتقامية، والقصف الجوي، الذي يُشنّ على المخيمات والمساكن، وذلك على الرّغم من الحظر الشديد لاستهداف المهجرين المدنيين

فما زالت الحملات الجوية العسكرية للنظام السوري وروسيا، تستهدف المهجّرين والمهجّرات في أماكن تهجيرهم، ومازالت توقع الدمار، وتخلف القتلى، وتدفع أعدادًا كبيرة من المهجرين إلى تهجير جديد. ومن هذه الحملات، الحملة الواسعة التي شُنت في ٥ تشرين الأول/ أوكتوبر ٢٠٢٣ والتي أثرت في أكثر من ٢٣٠٠ موقع في إدلب وحلب الغربية. وبحسب ما أفاد به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[25] (أوتشا) هُجّر ١٢٠ ألف شخص مجددًا. وقد تضمن الهجوم استخدام النظام السوري على نطاق واسع الذخائر العنقودية المحظورة على بلدة ترمانين شمال إدلب. وقد قُتل في أثناء التصعيد وحتى تاريخ ٢٧ تشرين الثاني، أكثر من سبعين شخصًا من ضمنهم ١٤ امراة و٢٧ طفلاً وأُصيب ٣٣٨ آخرون من بينهم ٧٧ طفلاً، كما يستمر القصف التركي في شمال شرق سوريا، حيث تعرّضت مناطق عدّة لغارات جوية وهجمات لمسيّرات تركية[26]. لم تسلم شاهداتنا في التقرير من هذه الحملات الجوية، ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣ تعرض بيت (ط ، ح) في دار عزة إلى القصف وأودى بحياة حفيدتها ذات ١٣ عامًا وأدّى إلى احتراق المنزل بالكامل، بكل محتوياته، بما فيها الأوراق الرسمية لكلّ أفراد العائلة

[25] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانساني، شمال غرب سوريا، تصعيد الاعمال العدائية، تحديث طارئ رقم ٤، ٢٧ اكتوبر ٢٠٢٣

[26] هيومن رايتس واتش، القصف التركي يعيث خرابا في شمال شرق سوريا، ٩ شباط ٢٠٢٤

الحقّ في معرفة مصير الأقارب المفقودين وأماكن وجودهم

تعاني عائلات المفقودين من تبعات الإخفاء القسري وألم الفقد والانتظار، وتشتد هذه التبعات عند النساء، وخصوصًا الزوجات اللواتي يتحملن مسؤولية رعاية الأطفال وحماية بقية أفراد العائلة. وتصبح هذه المعاناة الرهيبة أشد وطأة على المهجرات اللواتي أُجبرن على ترك بيوتهن، ومجتمعاتهن، وكلّ ما كان يربطهن بأحبتهن، وحُرمن حتى من حقّ السؤال عن مصير أزواجهن، ليتابعن حياتهن وحيدات، في ظل ظروف مرهقة نفسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

تقول (ج، د) " أنا هشة ومتعبة جدًا. وصلت لمكانة جيدة هون لأني بحب العمل والعلم. أبدو قوية الشخصية بس ماني هيك. فقدت كل شي وبقيت وحيدة". اعتُقل زوج (ج، د) في دمشق عند ذهابه لإحضار بضاعة ليبيعها في المنطقة، ولا تعلم شيئًا عن مصيره منذ ذاك اليوم. وعلى الرّغم من صعوبة الوحدة وألم الانتظار، إلى أن إلا أنّ الأعباء النفسية والاقتصادية تكون أصعب مع وجود أطفال صغار يحتاجون للرعاية ويسألون عن مصير أبيهم كلّ يوم.

اعتُقل زوج ابنة (ج، د) من على الحاجز، عندما كان ذاهباً ليشتري الخضار للعائلة، وعلى الرّغم من أنه دفع لهم كل ما كان لديه من مال، إلا أنّهم رفضوا تركه ولا تعرف ابنة (ج، د) وأولادها الثلاثة مصيره إلى الآن. تقول (ج، د) "عرفنا أنه كان بسجن عدرا من سنتين، زاره أهله مرتين، بالمرة الثالثة ما لقوه، ما وجدوله أثر.. قالوا لأهله إنه في الأمانات، تُقال هذه العبارة عن الأشخاص اللي سيتم إعدامهم، ولكننا ما منعرف شي عن مصيره وننتظر".

الحقّ في التعليم

صورة لعمر حاج قدور / وكالة فرانس برس

ليس بغريب أن يسبب التهجير القسري انتهاكًا للحقّ في التعليم، الذي أكدت عليه المواثيق الدولية، وشددت عليه المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل. فعند سؤال الشاهدات_ في حال كنّ طالبات_ عما إذا حصل لديهن أو لدى أطفالهن انقطاع عن التعليم بسبب التهجير القسري، أجابت ٦٨٪ بنعم. تحدثت الأمهات في بعض المقابلات عن انقطاع أولادهن عن التعليم لسنوات، وذلك بسبب الحصار، أو القصف الذي أدّى إلى تدمير المدارس أو تعطيلها أو استحالة الوصول إليها، أو التحديات الكبيرة في التكيف مع الوضع الجديد، بعيدًا عن المدارس والبيئات التعليمية الأصلية. كما ذكرت بعض الأمهات أنّ أبنائهن وبناتهن أو بعض منهم لم يتابعوا الدراسة بعد التهجير بسبب أوضاعهم النفسية وتأثيرها في تركيزهم واستعدادهم للدراسة
انقطع أولاد (ي. د) كلّهم عن التعليّم لمدة ثلاث سنوات، وذلك عندما تركوا داريا، وذهبوا إلى دمشق للبحث عن الأمان، حيث لم تستطع تسجيلهم في المدارس، خوفاً من أن يُسألوا عن زوجها الذي بقي في داريا. وعندما عادت بهم إلى داريا بعد خروجها من الاعتقال الذي دام لمدة عام ونصف، ألحقتهم بالمدارس هناك، ولكن بعد التهجير لم يستطع أبناؤها إكمال دراستهم. تقول (ي، د): " سجّلتهم في مدرسة قرية عطاء، ولكن كلّ شيء اختلف عليهم، فتركوا التعليّم".

وتقول (أ. ب) التي تهجرت مع أبنائها الثلاثة من برزة: " لم يستطع أبنائي إكمال تعليمهم، بسبب التهجير، ابنتي الكبيرة عمرها ٢٧ سنة تدرس البكالوريا حاليًا". أما (م. غ) التي تقيم في عفرين حاليًا، تقول: "ترك أولادي المدارس لما كنا بالغوطة، بسبب القصف وما قدرنا ندرسهم هون.. الدراسة مكلفة بدها مصروف، تركوا الدراسة ليساعدوا أبوهم، ما في إعانات ولازم نشتري كل شي".

الحق في حماية الأموال والممتلكات

يتناول المبدأ ٢١ من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي حقّ حماية أموال المُهجَّرين وممتلكاتهم، إذ ينصّ على ما يلي:
_لايُحرم أحد تعسفاً من أمواله أو ممتلكاته.
_ تُوفر الحماية للأموال والممتلكات التي يتركها المشردون داخلياً وراءهم، وذلك من خلال حمايتها من التدمير، والاستيلاء التعسفي وغير القانوني، وأيضاً من شغلها أو استخدامها.

على عكس ما تنصّ عليه المبادئ التوجيهية والمواثيق الدولية حول حقّ الفرد في عدم التعرّض للاعتداء غير المشروع على منزله، وحمايته من التداول غير المشروع للممتلكات، استباح النظام السوري والميليشيات التابعة له منازل المعارضين وممتلكاتهم، وذلك عبر استهدافها بالقصف بدايةً، ومن ثم عبر نهبها و/ أو الاستيلاء عليها استيلاء كاملاً، وخصوصًا في بعض المناطق التي تهجّرت منها العديد من شاهداتنا، كمنطقة داريا، وجوبر، وبابا عمرو، والقصير. عند سؤال (س.ج) عن أملاكهم في جوبر، أجابت بأنّها كانت تسكن في بيت ملك لها ولزوجها، وبأنّهم كانوا يملكون أراض زراعية ومحاضر (أبنية)، تهدمت جميعها ولم يبقَ منها شيء، وبأنّهم لا يستطيعون القيام بأي تصرف، لأنّ منطقة جوبر مغلقة إلى الآن، ولا يستطيع أحد الدخول إليها. وأضافت: **"لدى والد زوجي- الذي مازال مقيمًا في ريف دمشق- كلّ الأوراق الثبوتية للأملاك، لكنه لا يستطيع أن يطول منها شيء، يركب السرفيس الذي يمشي بمحاذاة جوبر، حتى يراها فقط".**

عاشت (م.ح) ٢٢ سنة في بابا عمرو، منذ زواجها حتى تهجيرها الأول عام ٢٠١١. تقول: **" كنت أعيش في بيت ملكي أنا، كان زوجي يشتغل في لبنان، وشغله كان جيدًا، كنت أستقبل الضيوف طوال النهار".**

تعيش (م.ح) اليوم في قرية الفوعة، وتسكن مع عائلتها المؤلفة من تسعة أفراد في شقة لا يوجد فيها نوافذ ولا أبواب، وتضع النايلون والبطانيات للحماية من البرد.

وتقول (ي.د) التي هُجّرت من داريا **" كنا نملك بيتًا، وسيارة، ومحلاً لبيع البلور والمرايا، ليس لدينا أية أوراق تثبت هذا الشيء، وحتى لو كنا نملكها، لن نقدر على فعل شيء، لأننا هنا لا نقدر على توكيل أحد، حتى ورثتي من أهلي لا أستطيع الحصول عليها."**

تقول (ش.ش) التي هُجِّرت من عفرين بسبب عملية غصن الزيتون: **"كنت مبسوطة- بيتي ملكي - جوزي كان يشتغل وما ناقصني شي- أي شي نحتاجه موجود - هون عطول حصار، مافي مازوت."**
كما ذكرت (ش.ش) أنّ العائلة كانت تملك_ في عفرين_ أراضي زيتون وبناء للزوج وإخوته، وقد تركوا كلّ ذلك خلفهم في عفرين.

قبل عمليات التهجير، ٨٦٪ من الشاهدات كانت عائلاتهن تملك منزلها، ولدى أكثرهن ممتلكات أخرى، كالأراضي أو المحال التجارية أو غيرها، وعند السؤال عن وجود أوراق رسمية تثبت ملكية المنزل أو أية أملاك أخرى، صرّحت ٤٤٪ من النساء أنّه يوجد أوراق ملكية، وهي في الغالب مع من تبقى من أسرهن في مناطق الحكومة السورية، ولا يستطعن الوصول إليها، ونسبة مماثلة ٤٤٪ منهن لا يملكن الأوراق الرسمية، ولم يستطعن إحضارها، ومنهن فقدنها خلال القصف أو خلال عمليات التهجير المتكررة ، و١٣٪ من النساء لا يعلمن إن كان هنالك أوراق ملكية أو لا، إما بسبب صغر سنهن وقت عملية التهجير أو لأنهن لا يملكن الحقّ بمعرفة مدخرات الأسرة وممتلكاتها.

الحقّ في احترام الحياة الخاصة والعلاقات الأسرية

ما لا شك فيه، أنّ الحديث مع النساء المُهجَّرات حول الحقّ في احترام العلاقات الأسرية، وحقوقهن وواجباتهن بوصفهن أمهات، من المهمات الحرجة، وذلك نظرًا لإحساسهن بالأسى والتقصير تجاه الظروف الصعبة التي يعيشها البنات والأبناء في التهجير. بيد أنّ الحديث عن هذه الحقوق والواجبات وكلّ ما يتعلق بأمور الأطفال، يغدو في غاية الصعوبة والألم عند التحدث مع الأمهات اللواتي أُجبرن على ترك أطفالهن والابتعاد عنهم بسبب التهجير، والتمييز المتأصل ضد النساء في القوانين السورية والأعراف والتقاليد المستشرية في المجتمع، والتي تحرم الأمهات من البقاء مع الأولاد بعد الطلاق وتحرمهن من الوصاية على أولادهن، وتمنحها للأب أو الرجال من عائلته، كالجد والأعمام، لتدفع النسوة الثمن مضاعفًا من معاناة وألم لفراق أبنائهن وبناتهن دون أي تواصل أو حلول تُرتجى في ظلّ التهجير.

بعد اختفاء زوجها واضطرارها للهروب من مكان إلى آخر خوفاً من القصف، توزع أولاد (ز.غ) الخمسة بينها وبين عائلة زوجها المفقود، إذ بقيت الطفلتان الصغيرتان معها، في حين بقي الصبي والابنتان الأكبر مع جديهما.
كانت (ز.غ) تستطيع رؤيتهم من حين إلى آخر في أثناء الحصار. ولكنها، وبقرار من عائلة الزوج، فقدت التواصل معهم تماماً، بعد تهجيرها مع عائلتها من الغوطة، ولاتعرف عنهم أي شيء، كما أنها لا تعرف شيئاً عن مصير زوجها المفقود.
تقول (ز.غ) ودموعها تنهمر: " كلّ شيء صار مؤلماً وصادماً.. فارقت أغلى ناسي. فقدان زوجي، وبعدي عن أولادي.. إصابة أخي، وموت الكثير من عائلتي.. كلّه صادم"، وتضيف " بناتي الصغيرات يفتقدن أخوتهن والأقارب وجو العائلة.. أحاول تعويضهن ولكن هذا الشيء ليس سهلاً".
بعد طلاق (ع. د) من زوجها الأول، استطاعت الاحتفاظ بحضانة ابنها بفضل مساعدة قريب لها، ولكن انتُزع منها لاحقاً بحيلة من جدها، وسُلّم إلى أهل طليقها، الذين هددوا بالانتقام من العائلة كلّها، إذا حصل أي مكروه للطفل، لأنّه ابنهم و "ملك" لهم. ومن يومها لم تستطع (ع. د) معرفة أي شيء عنه. تقول (ع. د): " كان من الممكن أن أحضر ابني معي إلى إدلب.. ماحأنساه ولا حأنسى هداك اليوم، ولو أنجبت عشرة أولاد غيره.. ولا بسامح جدي أبداً".

الحق بالحصول على الوثائق الثبوتية والاعتراف بالشخصية القانونية

فيما يخصّ وضع الأوراق الرسمية، ظهر أنّ ٩٦٪ من النساء زواجهن مسجل، و٤٪ لم يسجلن زواجهن، إذ تزوجن بعد التهجير، ولا يمكنهن تثبيت زواجهن لدى الحكومة السورية، فعقدن الزواج في المحكمة الشرعية فحسب

يُعتبر حقّ الوصول إلى الوثائق الثبوتية والاعتراف بالشخصية القانونية حقًّا من حقوق الإنسان الأساسية، التي تعزز مفهوم المساواة أمام القانون، وتسهم في ضمان حماية الفرد من التمييز والاعتداءات على حقوقه الأساسية. تتضمن هذه الوثائق بطاقات الهوية، وشهادات الميلاد، وشهادات الزواج، وجوازات السفر، وغيرها من الوثائق الرسمية. وقد كشفت المقابلات التي أُجريت مع النساء المُهجَّرات أنّ انتهاك الحقّ في الحصول على الوثائق الثبوتية الرسمية والاعتراف بالشخصية القانونية وما يخلفه من تداعيات هو عامل مشترك بين عدد كبير منهن. وكشفت أيضًا أنّ صعوبات الحصول على الوثائق هي أكبر بكثير لدى الأمهات الوحيدات

(ح. غ) أم لابنتين توأمين، تركها زوجها عندما كانت حاملاً بهن بسبب موقفها السياسي المؤيد للثورة. تركها وحيدة عند الحصار، ومن بعد التهجير، رفض تزويدها بأية أوراق ثبوتية لهن كعقاب لها، تقول: " عملت كلّ شيء لحالي.. لكن الوصاية ألّه.. حق الحضانة إلي، بس ماني وصية عليهن لأقدر طلعلهن جوازات سفر".وعند سؤال (ز،غ) عن الأوراق الرسمية التي بحوزتها أجابت: "زواجي مُسجّل في دمشق، ولكنني لم أستطع الحصول على الوثيقة.. ووثائق بناتي أيضاً في دمشق، لم أستطع الحصول عليها أيضا".

الوثائق الصادرة من المجالس المحلية

وفيما يخصّ تسجيل الأطفال، فقد سجّلت ٧٤٪ من النساء أطفالهن قبل التهجير، عن طريق السجل المدني المختص في محل إقامة الوالدين أو أحدهما، اما بعض النساء اللواتي أنجبن أطفالهن خلال فترات الحصار، فلم يستطعن القيام بالإجراءات وتسجيل الأطفال إلا من خلال دفع مبالغ كبيرة أو الاضطرار لتوفيت أزواجهن أو التبليغ عن اختفائهم في حال كانوا ملاحقين أمنياً.

وتبين أنّ ٢٨٪ من النساء لديهن أطفال؛ بعضهم مسجل (مَنْ ولدَ قبلَ التهجير) والبعض الآخر غير مسجل لدى الحكومة السورية (مَنْ ولدَ في أماكن التهجير والنزوح أو خلال الحصار). في هذه الحالات، تسجَّل الولادات لدى المجالس المحلية أو الهيئات الشرعية، وتُصدر شهادات ولادة وهويات، ولكن هذه الوثائق غير مُعترف بها إلا في مناطق السيطرة ذاتها، كما لا تعترف بها الحكومة السورية، إذ ترفض الأخيرة تسجيل الولادات التي حدثت خارج مناطق سيطرتها، وتطلب من الأهالي إثباتات غير متوفرة أو يستحيل الحصول عليها

عند توجيه السؤال للشاهدات حول إذا ما كان أولادهن مسجلين رسميًا أو لا، جاءت الإجابات بأنّ البنات والفتيان الكبار فقط هم المسجلون، وأن الذين ولدوا في زمن الحصار او التهجير غير مسجلين

أجابت (م، غ) " أولادي الكبار مسجلين، ومعي دفتر عائلة نظامي.. فقط آخر بنت ما تسجلت بسبب الأحداث.. مسجلة يعني ورقة خارجية من البلد".

وتقول (ف. د): " ولدت أطفالي هون بعد التهجير، لهيك مانهن مسجلات رسمياً.. الطفلة الكبيرة مسجلة عند المجلس المحلي وحنسجل الثانية قريباً".

وعند سؤال (ص.ج) عن الأوراق الثبوتية التي بحوزتها أجابت: " أولادي مسجلين عند النظام.. دفعت مبالغ كبيرة بالدولار لحتى قدرت". وتضيف: " زواجي الثاني بعد التهجير مسجل.. سجلته بحماه ووفيته بعد ما دفعت مبالغ مالية كبيرة.. زواجي الثالث مسجل في عفرين.. لكن غير معترف بأوراقي خارج عفرين".

الفصل الثالث : الأثر النفسي والأمني

التغيرات السلبية في التفكير والمزاج وعلى مستوى الأفكار والمشاعر والسلوك

أعراض اقتحاميه مثل الاسترجاع للأحداث المؤلمة لا شعوريا، والكوابيس

تغيرات في ردود الفعل الجسدية والعاطفية كنوبات الغضب وصعوبات النوم، والحذر الدائم وغيره

الحداد و الفقد ، الخسارات والصدمات المتعددة

الإحساس بالأمان

تغيرات على مستوى المشاعر، السلوك، المزاج، والأفكار وعلى الوضع النفسي للأطفال في العائلة والممتلكات

وفقاً للدراسات والأبحاث النفسية، تعاني النساء معاناة مضاعفة من عوارض اضطراب ما بعد الصدمة PTSD وغيرها من الاضطرابات النفسية المرتبطة بالصدمات، وذلك يعود لارتباط معظم تلك الاضطرابات بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما العنف الجنسي[28] (Vallejo Martín et al., 2021)، ووفقًا للدراسات، تتضاعف هذه الاضطرابات النفسية عند اللاجئين والمُهجّرين قسرًا وتتنوع، لتشمل اضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب، واضطرابات الإجهاد الحادة، وعدم اليقين، وغيرها، وذلك بسبب التعرض للأزمات الإنسانية، والتمييز، والصدمات النفسية، والعنف، والحزن، وفقدان الأماكن والأشخاص، وهو ما يفضي لمعاناة نفسية وعاطفية شديدة، ووفق الدراسة ذاتها، فإنّ هذه الآثار تتضاعف لدى النساء والفتيات اللاجئات بسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي (Vallejo-Martín et al., 2021)[29] .

ووفقاً ل DSM-5, تشمل اضطرابات ما بعد الصدمة أعراضًا اقتحامية، مثل: الاسترجاع للأحداث المؤلمة لا شعوريًا، والكوابيس، وأعراض تجنبية، مثل تجنب الحديث عن الحدث أو تجنب بعض الأشخاص والأماكن المرتبطة بالحدث مثلاً، وتغيرات في التفكير والمزاج والعلاقات الاجتماعية، مثل صعوبات التركيز والتفكير وصعوبة الحفاظ على العلاقات والخدر العاطفي، وتغيرات في ردود الفعل الجسدية والعاطفية، كنوبات الغضب والهلع وصعوبات النوم، والحذر الدائم وغيرها[30]

النتائج التي خلصنا إليها في هذا التقرير وفقا للمقابلات التي أجريناها:

التغيرات السلبية في التفكير والمزاج وعلى مستوى الأفكار والمشاعر والسلوك

٩٦ ٪ من السيدات اللواتي قوبلن وأجبن عن الأسئلة النفسية، شعرن بتغير في مستوى المشاعر، والمزاج، والأفكار، والسلوك المعتاد، مثل: الأفكار السلبية عن الذات والآخرين والعالم عموماً، والشعور باليأس، ومشاكل في العلاقات الاجتماعية، وأحيانًا الانسحاب الاجتماعي، وتغيير بالاهتمامات السابقة، والخدر العاطفي، ونوبات الغضب، وعدم القدرة على السيطرة على الانفعالات.

[28] Martín, M., Sánchez Sancha, A., & Canto, J. M. (2021). Refugee women with a history of trauma: Gender vulnerability in relation to post-traumatic stress disorder. International Journal of Environmental Research and Public Health, 4806 ,(9)18.

[29] نفس المرجع السابق

[30] American Psychiatric Association: Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders, Fifth Edition. Arlington, VA, American Psychiatric Association. 2013

أعراض اقتحاميه مثل الاسترجاع للأحداث المؤلمة لا شعوريا، والكوابيس

٤٨ ٪ من النساء اللواتي قُوبلن يسترجعن الأحداث والذكريات المؤلمة دومًا، ١٣٪ يتعرضن غالبًا لتلك الحالات من الاسترجاع، ٢٦٪ يتعرضن أحيانًا لمثل تلك الحالات.

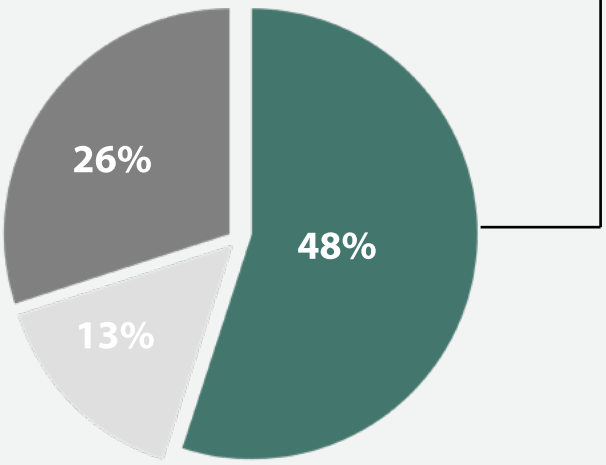

بينما تعاني نسبة ٣٠٪ منهن من الكوابيس بصورة دائمة، ٩٪ غالبًا، ٢٩٪ أحيانًا، ٤٪ نادرًا. تتعرض ٢٦٪ منهن دومًا لمشاعر مفاجئة، متمحورة حول أنّ ما حصل يمكن أن يحصل مرّة ثانية، ١٣٪ غالبًا ما يتعرضن لمثل تلك النوبات، و٣٩٪ يتعرضن أحيانًا لمثل تلك النوبات، ٩٪ نادرًا ما يتعرضن لمثل تلك النوبات، و ١٣٪ لم يتعرضن أبدًا لنوبات الهلع تلك.

أعراض تجنبيه مثل تجنب الحديث عن الحدث، او تجنب بعض الأشخاص والأماكن المرتبطة بالحدث مثلا ٣٥٪ من النساء اللواتي قُوبلن لديهن أعراض تجنبيه للأفكار والمشاعر التي تذكر بتلك الأحداث الصادمة ٩ ٪ منهن يعشن غالبًا هذه الأعراض، ٣٩٪ تكون لديهن أحيانًا مثل تلك الأعراض، ٤٪ نادرًا ما تكون لديهن مثل تلك الأعراض، ١٣٪ لم يفصحن عن أعراض تجنبيه في أثناء المقابلات.

تغيرات في ردود الفعل الجسدية والعاطفية كنوبات الغضب وصعوبات النوم، والحذر الدائم وغيره

٩٪ ممن قابلناهن لديهن أفكار انتحارية، ٤٣٪ لديهن شعور بالذنب، مع تفاوت شدته بينهن، ٧٠٪ لديهن عصبية ونوبات غضب، مع تفاوت شدتها وتكرارها بينهن، ٧٤٪ ممن قابلناهن لديهن صعوبات متفاوتة في التركيز، بينما تعاني ٨٧٪ ممن قابلناهن من صعوبات متفاوتة الشدة والتكرار في النوم، ٧٠٪ ممن قابلناهن لديهن شعور بالحذر والاحتراس الدائم، مع تفاوت شدته بينهن.

٨٧٪ من النساء عانين_ وما زلن يعانين_ من معظم هذه الأعراض لمدة أكثر من شهر، والسؤال الذي وُجه إليهن، هو كالتالي: هل كانت هذه الأعراض مستمرة وموجودة في الأسبوعين اللذين سبقا تاريخ إجراء هذه المقابلة، وهو مؤشر على احتمالية معاناتهن من اضطراب ما بعد الصدمة دون أن يتلقين علاجًا أو دعمًا نفسيًا كافياً، إن وجد، ٨٣٪ من النساء اللواتي قابلناهن لم يتلقين أي شكل من أشكال الدعم النفسي، و١٣٪ تلقين دعمًا نفسيًا محدودًا، بينما لم تجب ٥٪ من النساء اللواتي قابلناهن عن هذا السؤال.

لقد تعرضت النساء المُهجّرات قسريًا وعائلاتهن لصدمات مركبة، بدأت قبل النزوح ضمن ظروف الحصار، والحرب، والتجويع، وفقدان الأحبة، والخوف على الأطفال والعائلة، بالإضافة إلى إصابة بعض اللواتي قابلناهن بإصابات جسدية نتيجة القصف، ما أدى إلى بعض العجز المزمن في تأدية المهام اليومية.

كما تعرضت النساء لعدد من الصدمات النفسية قبل النزوح، بسبب ظروف الحرب والحصار في أثناء رحلة النزوح أو خلالها أو في مكان الاستقرار الحالي، ولأكثر من مرة، وفي أكثر من مكان، بالإضافة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، كما أنّ ظرف التهجير القسري وفراق النساء لذويهن أو سندهن العائلي، جعلهن أكثر هشاشة وعرضة للعنف الأسري.

تقول إحدى السيدات اللواتي قابلناهن.
" أشعر بالضعف أكثر، لأن أهلي ليسوا معي، حتى إذا حدثت مشكله بيني وبين زوجي ما بحسن أحكي أو أترك البيت، لأن ما عندي مكان روح عليه، بحس أنو بعد أهلي عني خلاني مكسورة "

تحدثت بعض النساء ممن قابلناهن عن أشكال من العنف القائم على النوع الاجتماعي مثل الزواج المبكر، والعنف الأسري، وسلب الإرادة من خلال عدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية مع ذكور العائلة، بالإضافة للتعرض لظروف الخوف والحرب، وتشتت الأسرة، أو اعتقال أحد أفرادها، أو موت الأحبة أو فقدانهم.

الحداد و الفقد ، الخسارات والصدمات المتعددة:

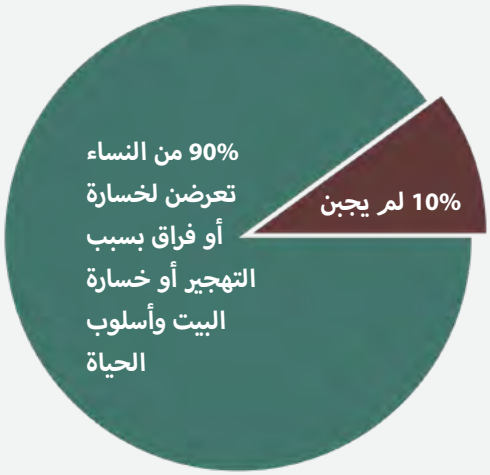

٩٠٪ من النساء اللواتي قابلناهن تعرضن لخسارة شخص عزيز أو فراق بسبب التهجير أو خسارة البيت وأسلوب الحياة السابق، وما نتج عنه من آثار، وأدت تلك الخسارة إلى آلام نفسية، وأعراض من الحزن والتغيرات النفسية على مستوى المشاعر والأفكار والسلوك، بالإضافة لمشاكل في النوم والتركيز، ١٠٪ ممن قابلناهن لم يجبن عن هذا السؤال، لكن إجاباتهن الأخرى حول الحياة الحالية، وفقدان البيئة والبيت، تشير إلى شعور بالخسارة وفقدان البيئة الأصلية التي هُجِّرن منها. (ز. غ) التي افترقت عن جزء من أطفالها، وفقدت زوجها، وهُجِّر أفراد عائلتها، وتعرّضت للتهجير القسري مرات عدّة، حتى وصل بها الحال إلى الإقامة في دكان في عفرين، تعاني من غياب الإحساس الدائم بالأمان، وأعراض اقتحاميه_ كالشعور الدائم بأنّ ما حدث سيتكرر ثانية، وما يرافق ذلك من خوف وقلق_ واسترجاع لذكريات مؤلمة

وأعراض تجنبيه_ مثل: تجنب ما يذكر بالحدث، ونسيان بعض التفاصيل المرتبطة بالحدث_.
أحدثت الصدمات النفسية التي تعرّضت لها (ز. غ) تغييرات سلبية في المزاج والتفكير، وتبدلات في شعورها اتجاه ذاتها والآخرين ورؤيتها للعالم، كما تسببت لها بشعور دائم باليأس، والخدر العاطفي، والتأهب الدائم للخطر، والشعور بالذنب، والأفكار الانتحارية، ونوبات الغضب، ومشاكل النوم. وكلّ هذه الأعراض تتوافق مع أعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

تقول (ز. غ): " فارقت أغلى ناسي، أول شي أخي الغالي، إلي تصاوب بالحرب. وولادي وجوزي، عندي بنتين وصبي مع أهل جوزي، افترقنا لأن ما بدن يطلعوا لهون" .
فقدت (ب. د) عائلتها وأقاربها، وخسرت والدها تحت التعذيب، تقول: "نعم خسرت أبي، حيث أنّه توفي بسبب التعذيب في المعتقل، وتفرقت عن عائلتي، حيث أنّي تهجرت إلى إدلب وعائلتي بقيت في الشام".

وتعاني (ب. د) من الشعور الدائم بالحزن والحنين إلى بيئتها السابقة في دمشق، كما تعاني من أعراض اقتحامية، مثل: استرجاع صور وذكريات وأفكار عن التجارب الصادمة وتجربة التهجير، بالإضافة إلى الأحلام المزعجة، واضطرابات النوم، وعدم تذكّر بعض التفاصيل المتعلقة بالذكريات الصادمة، وشعور بالتوجس والحذر غالبًا، وبعض الصعوبات بالتركيز.
كما تشعر بأمان نسبي، حيث لا قصف في المخيم، ولكنها تفتقد للسعادة، وتشعر بنقص لا يمكن تعويضه عما فقدته من حياتها، تقول (ب. د): "نعم أشعر بالأمان هنا في منطقة المخيمات، ولكن لا أرغب بالعيش في المناطق التي تُقصف في إدلب، ولادي ما شافوا شي من طفولتهم، قضّوا كتير من القصف والتهجير).أخاف على أطفالي. أخاف أن يتصاوب زوجي مرة أخرى، أخاف من القصف والتهجير، كنا مفكرين أنو رح نطلع فترة، سنة سنتين بس ما نضل هالمدة، لسا عندي أمل أنو رح نرجع عبيوتنا"

(ش. غ)، امرأة خمسينية من الغوطة الشرقية، نزحت إلى برزة ثم انتهى بها الأمر في مخيمات أطمة، تقول: " كان هدفي لمّ شمل عائلتي، تعبت جداً من كون زوجي وأولادي في مكان، ونحن في مكان آخر، استُشهد ٢ من أولادي، ولا أعرف حتى أين قبورهم... ثلاث سنوات ولم أستطع الاجتماع مع زوجي، قرر أولادي جميعًا الرحيل، فالوضع لم يعد محتمل، قصفٌ وجوعٌ وتشتت العائلة - كنت أشعر بالسعادة والحزن، سوف أرى زوجي وأولادي أخيراً، ولكن تركت كامل عائلتي، أخوتي، وأمي، وأولادي الشهداء الأربعة، كنّا نشعر أنّه وقت مؤقت، ولكن عندما وصلنا إلى منطقة إدلب، شعرنا أن لا عودة أبدا ".

تشكّل تلك الأحداث التي مرّت بها السيدة (ش. غ)، صدمات نفسية حادة ومتعددة، حيث خسرت أربعة أبناء، ثلاثة قُتلوا في المعارك، واختفى الرابع بعد أن اعتقله النظام السوري، وهو ما تسبب في ظهور عدد من عوارض اضطراب ما بعد الصدمة، منها أعراض اقتحامية، كالاسترجاع لذكريات الأحداث المؤلمة flashbacks, والكوابيس، والقلق، واضطرابات النوم والقلق، والأفكار السلبية، والمشاكل في الذاكرة، وأعراض التجنب مثل، عدم تذكر بعض تفاصيل الأحداث الصادمة.
كما أن السيدة (ش. غ) لم تتلق وعائلتها أي

شكل من أشكال الدعم النفسي، إذ تعيش العائلة حالياً بموجب المساعدات الإنسانية، وتعاني من ظروف الضيق الاقتصادي، تشعر (ش. غ) بالوحدة، وتفتقد لبيئتها قبل الحرب، وهذه العوامل تزيد أيضًا من أعراض الشدة النفسية والاضطرابات.

(ش.ش) المُهجّرة من عفرين تشعر بفقدان أهلها، وذلك بعد أن تشردت العائلة، فتقول: "كلنا افترقنا- كلّ حدا صار بمحل لما تهجرنا، أهلي كل واحد بمطرح - كلنا بعاد عن بعض ولا حتى زيارات، أختي بالقامشلي ما بقدر زورها - مافي طريق مفتوح لنروح ، واذا رحنا مافينا نرجع ".

وجود أفراد العائلة معاً، كان مصدراً للإحساس بالامان والسند، واليوم تفتقد (ش.ش) لهذا الاحساس بسبب التهجير "كلّ إنسان بحب يكونوا أهلو حواليه، كنا كلنا سوا، حتى الي بالضيعة كنا نروح عند بعض، صبح او مسا ايمت ما بدنا..شعور صعب، وجود الأهل بحسسك بالأمان وبالقوة وهاد فقدته" . فقدت (ش.ش) زوجها بسبب الكورونا حيث لم يحصل علي رعاية صحية كافيه " زوجي توفى بالكورونا من سنتين، تركنا بيوتنا قلنا بيتعوض- راح رزقنا كلو عادي .. بس وفاته هي اللي أثرت فيني - المال بروح وبيرجع بس المهم السلامة ، بس زوجي كمان راح. الخدمات الطبية هون سيئة ، في مشفى بس شي يمشي الحال - ماكتير في اطباء مختصين.. هو مستوصف اكتر من مشفى." (ف. د) مُهجّرة من داريا، وأم لطفلين، تقيم في مخيم أطمة، تعاني من فقد العديد من الأحبة، إضافة إلى افتقادها لبيئتها وحياتها السابقة نتيجة التهجير القسري، وهو ما تسبب بحالة حداد لم تتعالج منها أو تتخطاها، نتيجة استمرار عدم الاستقرار، وحالة الفقدان، وعدم وجود دعم نفسي حقيقي أو أمان اجتماعي أو نفسي أو اقتصادي.

تعاني (ف. د) من معظم العوارض النفسية المرتبطة باضطراب ما بعد الصدمة، بما فيها الأعراض الاقتحامية، مثل الكوابيس، والاسترجاع، وصعوبات التركيز والتفكير بوضوح، وتغيرات في المزاج والتفكير، ما أدى بها إلى تغيرات في العلاقات الاجتماعية، وصعوبات بالحفاظ على تلك العلاقات، وشعور بالوحدة، والخدر العاطفي، ومشاكل النوم، ونوبات الغضب،

تقول (ف. د) :" لما كنت بالحصار، كنت بعيدة عن عمتي الي ربتني، أمي توفيت وأنا بعمر سنة ونص، وعمتي ربتني وكان وجودها بالنسبة الي أهم من وجود أبي، ما قدرت شوف عمتي بمرضها ولا بموتها، وهاد أكتر شي مأثر فيني، و الموقف الأصعب الي عشته، وبالنسبة لي أصعب من خروجي وترحيلي من داريا ،كانت عمتي، تطلب مني لاقي طريقة حتى أدخلها لداريا، ولكن كنا خائفين عليها، كونها امرأة كبيرة بالعمر، ومافي مشافي غير المشفى الميداني , كانت تخبرني أنها بتخاف تموت بدون ما تشوفني، وكان موتها صدمة كبيرة بالنسبة لي ، بالليلة الي توفيت فيها كنت عرفانة أنها بالمشفى ومريضة، بس أختي كانت تطمني عليها، وأنو وضعها جيد، بس هديك الليلة ماكنت

مرتاحة ولا قدرانة اضحك كعادتي , كنت أحط صورها واطلّع واشعر ان في شيء يخنقني والصبح عرفت أنها توفت ،ما قدرت أبكي، لأني ما ببكي كثيربس كان هالشي يؤثر على صحتي ، ولهل بحطأ صورها وبسمع التسجيل الصوتي الي بعتتلي ياه عمتي تطلب مني ارجع وما ابقى بداريا ولهلأ بندم اني ما طلعت وبقى كلامها حسرة في قلبي لما قالت لي رح موت وماشوفك ،لهلأ بفكّر انها بقيت سنة كاملة بدا تشوفني وجيرانها يخبروني ان عمتي حتموت بسبب عدم رؤيتي وأني حأندم اذا صرلها أي شي سميت بنتي على اسمها لاني لهلأ بتذكرها كثير"

(ف. د) كانت قد تعرضت لصدمات متعددة، نتيجة للحصار والحرب والتهجير، وشهدت حصار الحكومة السورية وقصفها، كما شهدت صدمات نفسية وحوادث مرعبة في أثناء رحلة النزوح والتهجير بالباصات الخضر؛ إذ كان الشبيحة والموالون يبصقون عليهم ويرفعون الأحذية في وجوههم، وهو تعذيب نفسي، يتسبب بشعور بالتحقير والألم النفسي الشديد، شهدت العائلة محطات نزوح متعددة، حتى انتهى بها المطاف في مخيم أطمة، حيث تعاني من الظروف المعيشية الصعبة، والحنين إلى بيئتها الأصلية.

تقول (ف. د): "كنت عايشة حياة واهتمامات مختلفة، بقضي وقتي بالتنزه، بينما حاليًا فقدت هالشغف، حتى لما بطلع هون للتنزه، بقول لحالي ليش بدي أطلع وأرجع لهالبيت الكئيب، ما عدت حس بالسعادة، تفكيري حاليًا بشكل دائم هو الرجعة للشام"
تفتقر ظروف الحياة الحالية لـ (ف. د) ومثيلاتها ممن يعشن في المخيمات والسكن غير النظامي إلى أدنى مستويات العيش الكريم، وهو ما يتسبب بآلام نفسية مضاعفة، خاصة وأن تلك الظروف تزيد من شدة الحنين إلى للبيئة السابقة للبيت الذي هُجّرن منه والحياة الكريمة التي خسرنها بسبب الحرب والتهجير القسري، وفقا للمقابلات التي أُجريت في هذا التقرير.

تقول (ف. د): "أعيش في مخيم. لما وصلنا للمخيم كان فيه اسفنجتين وعدة مطبخ، وبعدها بلشت المنظمات تقدّم بعض المساعدات لنا، بس بقيت سنة أشعر أني سأموت بسبب عدم تأقلمي مع هذا المكان، أُصبت بحالة نفسية سيئة نتيجة الغربة ووجودي ببلد ما بعرفه، لما وصلنا كان متل الصحراء، ما في محلات ولا أسواق، إذا كان بدنا نعمل مكالمة لازم نروح لمكان بعيد، كان يومها الهواء كتير مع غبار منتشر، وبدأت بالبكاء؛ بدي أرجع إلى دمشق، كنت أشعر بالخوف ولا أتجرأ على الطلعة من البيت، الجو غريب علينا"، تتذكر (ف. د) أغنية وتقول: "لا الأرض أرضي ولا الجو جوي"
تتابع: "كنت أسمع هالاغنية، وأقول: فعلاً كلامه صحيح، لهلأ ما تأقلمت بشكل جيد مع الوضع الجديد".

ووفقًا لتقرير لمنظمة العفو الدولية صادر عام ٢٠٢٠ حول الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا، فإنّ النساء يتعرضن في المخيمات في شمال غرب سوريا لظروف معيشية واقتصادية صعبة، وأشكال من العنف القائم على النوع الاجتماعي، يقول التقرير: (عوامل مثل الاكتظاظ في مخيمات النازحين، والافتقار إلى المسكن الملائم والمنشآت الصحية، والاستبعاد من عمليات اتخاذ القرار بشأن أمور مثل تخطيط المخيم، والافتقار إلى سبل لكسب الرزق، قد عرَّضت النساء والفتيات لمجموعة من الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف على أيدي أفراد من الأسرة ومن إدارة المخيمات والمقيمين، ومن الغرباء وموظفي المساعدات الإنسانية)[31].

الإحساس بالأمان

تشعر بعض العوائل بأمان نسبي لابتعادهم عن القصف في المخيمات، بيد أنّ عوائل أخرى تقيم في إدلب تتعرض لقصف النظام وحلفائه، تعرض بيت إحدى النساء اللواتي قابلناهن في دار عزة لقصف، أدى لمقتل حفيدتها ذات ١٣ عامًا، بالإضافة إلى احتراق المنزل بالكامل.
من الشهادات أيضًا من تحدثن عن تهديدات وأذى من الفصائل وقوى الأمر الواقع في مناطق سكنهم الحالية: تقول (ي. ح) وهي تعمل في إحدى المنظمات الإنسانية :
" أنا بخاف جدًا على عائلتي وأولادي.. في عفرين الكل عنده سلاح.. نتعرض كعاملات في المنظمات الإنسانية للتهديد من قبل المسلحين وأمام الملأ".
أما (أ. ب) فتحدثت كيف داهم رجال مسلحون منزلهم، لإخراجهم منه، وعند محاولة ابنتها تصوير الحادثة، رفع أحد العناصر السلاح عليها، كما ضربوا زوجها وبناتها، وكسروا يد زوجة ابنها، فاضطروا لإخلاء المنزل خوفًا من اعتقال الزوج.
(ش. ش) المُهجّرة من عفرين والمُقيمة في تل رفعت تفقد الإحساس بالأمان، وتقول: " في كتير ألغام بالأرض، في ناس كتير راحت رجلن أو إيدن أو شي، ضل الوضع سنتين، لهلأ في حصار علينا - قذايف وطيران بيضربو، ونحنا جوا الحرب" و تتابع "هون مافينا نطلع بحريتنا متل عفرين - الوضع الأمني مو منيح الحصار والقذايف - نحن بمنطقة حدودية بين النظام والأكراد والأتراك - فأصلاً ما منطلع من البيت - مافي أمان ".

تغيرات على مستوى المشاعر، السلوك، المزاج، والأفكار وعلى الوضع النفسي للأطفال في العائلة

٩٥ ٪ من السيدات اللواتي قابلناهن وأجبن عن الاسئلة النفسية، شعرن بتغير على مستوى المشاعر، والمزاج، والسلوك المُعتاد، والأفكار، مثل: الأفكار السلبية عن الذات والآخرين والعالم عمومًا، والشعور باليأس، ومشاكل في العلاقات الاجتماعية، وأحيانًا الانسحاب الاجتماعي، والتغيير بالاهتمامات السابقة، والخدر العاطفي، ونوبات الغضب، وعدم القدرة على السيطرة على الانفعالات . تقول (ز. غ) أيوالله كتير سلوكي تغير وأفكاري تغيرت، هلق إذا حدا مزح معي بحس أني تقيلة عليه أو حكا معي بزعل"
تقول (ف. د) : " كنت أعيش حياة واهتمامات

[31] منظمة العفو الدولية، ظروف معيشية لا تحتمل، 2022

مختلفة، أقضي وقتي في التنزه، بينما حاليًا فقدت هذا الشغف، حتى عندما أخرج هنا للتنزه، أقول: لماذا أخرج وأعود إلى هذا البيت الكئيب، لم أعد أشعر بالسعادة، تفكيري حاليًا بشكل دائم هو العودة إلى دمشق"

عندما سُئلت (س. ق) من برزة، التي نزحت عدّة مرات، عن عمرها، أفادت أنّ عمرها البيولوجي ٤٨ عامًا، لكنها تشعر أن عمرها الآن ١٤٨ عامًا بسبب الظروف التي تعيش فيها. كما قالت لمن التقاها: "وافقت على إجراء المقابلة فقط من باب معرفتي بك فقط، ولا يهمني أحد من المجتمع الدولي، ماذا سيقرأ او سيعرف أو سيشعر، لأنه لا يوجد إحساس لديهم".

تغيرت نظرة (س. ق) إلى الذات والعالم، وباتت تعاني من الشعور باليأس، ومشاعر الخذلان والغضب من استمرار الوضع في سوريا على هذا النحو، ونتيجة تجربة اللجوء القسري وما مرت به من صدمات ومعاناة، تقول" كنت سابقًا شخصًا حساسًا، وأبكي بسهولة، أصبحت الآن لا أحزن إلا إذا حدث مصاب كبير، ولا أفرح إلا لأمر عظيم، أصبحت قاسية القلب". تتابع: " في بداية الأحداث كنا نظن أنّ العالم متعاطف معنا، بينما حاليا أعتبر أن العالم (حقير وتافه) وأنّ روح الإنسان رخيصة كتير، وكان في تآمر كبير ضدنا، شردوا شعب كامل وصاروا يتقاسموا بلادنا لمصالحهم الشخصية بين أميركا وروسيا وتركيا وايران...ويضحكوا علينا بسلة رز وزيت و.."..أما السيدة (ج. د) فتقول: "بالطبع، أنا شخص مختلف ١٨٠ درجة، تغيير كبير، سواء على مستوى المشاعر أو الإحساس بالفقد عكل مستوياته، فقد الأشخاص، فقد حدا يحس فيكي، لم أكن بكّاءة أما هلأ ببكي كتير."
(ط. ح) تقول " أصبحت منعزلة لا أحب التحدث كثيرًا، لا أرتدي ألوان فاتحة لا أكوّن صداقات".

لم يكن هذا التغيير فقط عند الكبار والنساء في العائلة، لأنّ الأطفال في العائلة أيضًا_ ووفقًا لبعض المقابلات التي أجريت في هذا التقرير_ تعرضوا لتغيرات، مثل: البكاء الشديد، والتشاؤم، والحنين للبيئة السابقة قبل التهجير، وفقدان الأصدقاء، والانطواء، والوهن العام، والتغيرات في الدراسة، لمن تمكّن من العودة للمدارس بعد التهجير، أو الانقطاع عنها بسبب ظروف التهجير وعدم الإحساس بالأمان في البيئة الجديدة.
تقول (ج. د) عن ابنها: "صرت شوفه بعد التهجير بشكل آخر، أصبح أغلب الوقت منطوي، لا يخرج ولا يطلع، حمل المسؤولية بدل أبوه، خلال القصف تهرّ الشبابيك، وكان عمره صغير لكن يقوم بالإصلاحات"

أما (ش. غ) فتقول عن بناتها اللواتي انقطعن عن التعليم: "انقطعوا بناتي عن التعليم ذلك كان أمر صعب عليهم أن يتقبلوه ابنتي حتى الآن تحاول اكمال تعليمها -حتى الآن يطلبون مني العودة إلى الشام إلى الغوطة حيث انهم كانوا يشعرون بالراحة أكثر هناك" التغيرات الكبيرة في البيئة الاجتماعية تشكل تحديا إضافيا على الفتيات في بيئة أكثر محافظة وهو ما يزيد الضغوطات النفسية لدى النساء والفتيات ويؤدي إلى صعوبات في الاستشفاء النفسي واستعادة الاستقرار لديهن.

(م. غ) تتحدث عن الحزن الدائم الذي يشعر به أبناؤها" كتير تأثروا .. الحزن.. على طول متشائمين.. يعني ما ضل شي الواحد يتفائل فيه.... يعني كلها سكرت عليك وما بقي الواحد يفكر بشي يفرح قلبه، و ما حدا تأقلم"

تعيش أيضًا معظم النسوة اللواتي قابلناهن حالة من الترقب الدائم لما يمكن أن يحدث، ما يعكس شعورًا دائمًا بالخوف والقلق، نتيجة للصدمات النفسية التي تعرضن لها ولم يتجاوزنها أو يتعالجن منها، والتهجير القسري، والانسلاخ عن البيئة الأساسية. تقول (أ. ب) " سابقًا كنت أعيش في استقرار مع أولادي، لم نكن نفكر بالفراق والبعد، وكان لدينا بيت ، حاليًا أفكر هل سأجتمع بأبني؟ هل رح أبقى في هذا البيت؟ إذا أخرجوني وين بدي روح؟ هل سيسلمون إدلب إلى النظام؟ صرت أكثر حزنا وبكاء"، وتتابع عن تأثير ما حصل على أطفالها فتقول: "كان عندهم بيتهم وغرفهم وخزانتهم، لم يتأقلموا بسهولة مع التنقل وعدم الاستقرار، ولكن حاليًا أصبح الوضع أفضل شوي، تتابع: ابني الكبير كان يشوف أحلام مزعجة"

تعاني النساء والأطفال من تغيرات بالمزاج أيضًا، وذلك نتيجة الضغوط التي يعيشون بها في البيئة الجديدة، والتغيرات الجذرية التي حصلت في حياتهم وبيئتهم وأسلوب حياتهم. تقول (ر. ع): "أولادي كمان، من وقت وصولنا كانوا يحسّوا أننا لسنا في بلدنا، من يومين فجرت بنتي بوجهي أنها بدّا المبلغ لكفالتها وما بدا أن يدفعوه أجار المنزل، ما بيدرسوا بشكل جيد لأنهم بيشتغلوا معنا كل اليوم، وما فينا نأمّن مبالغ لدورات البكالوريا" أما عن التغيرات التي تشعر بها فتقول: " صرت عصبية زيادة، زوجي يقول لي أنه لما تزوجني ما كنت هيك، وأنا مضغوطة لأنهماعندي حدا أبدا، كنت هادئة، كنت حب السهر، قراءة القرآن مثلا، أو ، أو، أما هلأ مافي كهرباء بنام عال٨ ونص، ولا شي فينا نعمله، ياما نايمة وأنا عم ابكي، ما شفت يوم حلو من أول الزواج لي حتى الآن".
أما (ش.ش) المهجرة من عفرين فتصف الحنين وعدم القدرة على التأقلم لدى اطفالها فتقول: " دائما يتذكرون حياتهم بعفرين - كل التفاصيل - ما لهم متأقلمين بس اجباري لازم يتأقلموا ، مافي حل".

تتوفر في هذا التقرير من خلال الشهادات وإجابات اسئلة التقييم النفسي مؤشرات كثيفة، تتوافق مع عوارض اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) لدى معظم من قابلناهن، وهو ما أدّى لتأثيرات في طبيعة حياتهن اليومية، بما فيه علاقاتهن الاجتماعية، والأسرية والمزاج والشخصية.

كما توفرت مؤشرات لمعاناة الأطفال داخل تلك الأسر من أثار التهجير القسري أيضًا، وهو ما قد يعني أنّ تلك الصدمات التي تعرضت لها تلك الأسر، وكثافة تلك العوارض النفسية التي يعاني منها أفرادها، قد تكون مؤشرًا على احتمالية انتقال آثار تلك الصدمات عبر الأجيال في تلك الأسر، وغيرها ممن تعرضن للعنف والصدمات النفسية خلال سنوات الحرب السورية، دون أن يكون هناك علاج نفسي متوافر لتمكين تلك العوائل من الشفاء والتعافي، خاصة ممن ما زالوا داخل سوريا أو في دول الجوار السوري.

الصدمات بما فيها الصدمات المتعلقة بالاضطهاد السياسي، والحروب والتي يتعرض لها جيل واحد يمكن أن تؤثر في الحالة النفسية والصحية عمومًا لدى الأجيال اللاحقة، حتى ممن لم يشهدوا تلك الصدمات بأنفسهم من خلال ما يسمى "الصدمة بين الأجيال" وقد تؤثر في أنماط السلوك، والرضا الشخصي، والمهارات الحياتية، والمشاعر نحو الذات[32] (Jeyasundaram et al., 2020)

[32] Jeyasundaram, J., Cao, L. Y., & Trentham, B. (2020). Experiences of intergenerational trauma in second-generation refugees: Healing through occupation. Canadian Journal of Occupational Therapy, 422–412 ,(5)87.

الفصل الرابع: الآثار الاجتماعية والاقتصادية

"وكأنّك وضعت شوكاً فوق الحرير، لا يمكنك إصلاحه... يمكنك إزالة الشوك، لكن سيبقى أثره دائماً .. التهجير هو الشوك الذي خرّب حياتنا ..."

(ح. غ) مهجرة من الغوطة

دفعت السوريات الأثمان الأغلى في الحرب، فبالإضافة إلى أنّهن تعرضن ـ أسوة بكلّ فئات الشعب السوري ـ للقتل، والاعتقال، والتعذيب، والحصار، والتجويع، وفقدان مصادر الرزق، وخسارة الأحبة، فقد كانت كلّ مرحلة جديدة تأتي مصاحبة لشكل جديد من أشكال العنف، وحصل تغيير ملحوظ في أدوارهن، لكن هذا التغيير لم يخفف من أعبائهن، فقد جاء نتيجة متغير خارجي، ألا وهو الحرب وحالة النزاع، وليس نتيجة تحول واعٍ في نسق المجتمعات المحلية[33]

وفي حالة شاهداتنا من المُهجّرات قسراً، ليست أدوارهن فقط هي التي تغيرت بسبب الحرب، بل جاء التهجير القسري ليضعهن أمام تحديّات اجتماعية واقتصادية في غاية الصعوبة، دون أن يمتلكن أية مقومات لمواجهة هذه التحديات، إذ كنّ قد خسرن كلّ شيء قبل الصعود للباص الأخضر

سنهتم في هذا القسم **بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للتهجير القسري في النساء**، وذلك من خلال تحليل التحديات الجديدة التي فرضها التغير المكاني، والبيئات الاجتماعية الجديدة، والمسؤوليات التي وقعت على كواهل النساء؛ مثل: لمّ شمل الأسرة أو الحفاظ على ما تبقى منها، والحرص على استمرار تعليم الأطفال، وإطعامهم وإلباسهم، وتجهيز مكان الإقامة الجديد، بحيث يكون صالحاً للعيش. بالإضافة إلى الأدوار الجديدة من حيث الاضطرار للخروج للعمل في ظل واقع اقتصاد الحرب؛ الذي ساهم في اعتماد غالبية سكان شمال غرب سوريا على السلل الغذائية والمعونات الإنسانية [34] وفي سياق العمل غير المستدام للمنظّمات، والوضع التعليمي البائس، وغياب مشاريع سبل العيش، وانتشار البطالة وبعض الظواهر الاجتماعية ذات الجذر الاقتصادي، مثل: زواج القاصرات وعمالة الأطفال، وتدهور المستوى المعيشي للأسرة، وارتفاع معدلات الفقر المدقع، ما يعكس تدهوراً في فرص كسب العيش، والتآكل التدريجي لقدرة الأسرة على التكيف، خصوصا الفقراء، والفئات الضعيفة[35]، وغيرها، والحال أنّ التهجير القسري ضاعف خسارات المُهجّرين والمُهجّرات قسراً، فهم لم يحملوا معهم إلى أماكن إقامتهم الجديدة أي من المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت لديهم، فمكانة المرء الاجتماعية ترتبط بالمكان الذي ألفه وعاش فيه، والإمكانيات الاقتصادية لشاهداتنا وعائلاتهن، أضحت مجرد صور في الذاكرة، فمعظمها طاله التدمير، والقصف، والمصادرة وفق قوانين أصدرها النظام لشرعنة تهجيرهم ومعاقبتهم

33 التغيرات التي طرأت على أدوار المرأة في الحرب السورية – دراسة - مركز حرمون للدراسات

34 تقرير لهيومان رايتس وتش صدر عام ٢٠٢٣ عن احداث عام ٢٠٢٢ في سوريا

35 البنك الدولي، مرصد الاقتصاد السوري، ٢٠٢٢

عنف جديد مضاف للعنف القديم

يشكّل التهجير القسري بالنسبة لشاهداتنا اللواتي قابلناهن من أجل هذا التقرير شكلاً من أشكال العنف، أُضيف لمصادر العنف الأخرى، التي ألحقها بهن الاستبداد أولاً ثم الحرب وتبعاتها ثانياً، فقد عمّق التهجير القسري من هشاشة أوضاعهن التي هشّمتها الحرب، والنزاع العسكري في مناطقهن، والعنف المنهج الذي طال مناطقهن الأصلية؛ من قصف، وتدمير، وحصار، وتجويع. والحال أنّ النساء لم يشاركن في قرار الحرب و السلم أو قرار قبول التسويات التي أدت لتهجيرهن أو رفضها، فالتهجير القسري واقتلاعهن وعائلاتهن، كان نتيجة لسلسلة طويلة من العنف الذي تعرضت له مناطقهن.

لا ضمانات منصفة للمهجرين/ت قسراً في الاتفاقيات

مع انتهاء رحلة الباص الأخضر والوصول إلى الشمال، تشكّلت منذ اللحظة الأولى أمام شاهداتنا مصاعب وتحديات اجتماعية واقتصادية جديدة، فالصفقة التي نتج عنها التهجير لم تضمن لهن ولعائلاتهن أماكن إقامة كريمة، تقول (م. ح) المُهجّرة من ريف دمشق والمُقيمة في الفوعة : "أعيش في شقة مانها ملكي ومانها إيجار، البيت ما فيه نوافذ ولا أبواب، منعلق النايلون والبطانيات بسبب البرد".

لم تتضمن الصفقات شرطاً يقتضي السماح للعائلات بحمل ما يلزمها في المكان الجديد، خاصة مستلزمات النساء والأطفال من ثياب وغيرها، في الوقت القصير الذي سُمح لهن أن يأخذن ما يلزمهن، لم يتمكّن من حمل الكثير من الأشياء أو تجميع الأوراق التي ستلزمهن في المستقبل، مثل: الأوراق الثبوتية للملكيات، وشهادات الميلاد، وشهادات تعليم الأطفال، ودفاتر العائلة، وغيرها. تقول (ي. د) المُهجّرة من داريا : " بعد أن ضبيت ثيابي ما سمحوا لي جيبها معي، قالوا مسموح بس بدل ثياب واحد لكل شخص، أخبرونا انو حنرجع بعد فترة قصيرة ... قالوا شغلة شهرين زمان وراجعين..." وتؤكد هذا (أ. ب) المُهجّرة من برزة :"أعطونا ربع ساعة للدخول وإحضار أغراضنا الأساسية .. ولما دخلنا استخدمونا دروعاً بشرية..."

لم تتضمن اتفاقيات التهجير القسري أو "اتفاقيات التسوية" كما يطلق عليها النظام، أي بند يأخذ بعين الاعتبار سياقات العائلات المُهجَّرة أو أي بند يراعي أوضاع النساء والأطفال أو العجزة أو ذوي الإعاقة. فهم القادمون، المتعبون، الهاربون من الجحيم، كانوا_ ولا زالوا_ محتاجين دعماً مادياً ومعنوياً، كي يتعافوا من رحلتهم الطويلة الشاقة، لكنهم على العكس من ذلك، انتقلوا إلى مناطق غير آمنة، ولا تزال الحرب والقصف ينذر بترحيل جديد. " منخاف يرجع النظام، ويرجع يسيطر على المنطقة أو أن نضطر للنزوح مرة ثانية" تقول (ز. غ) المُهجّرة من ريف دمشق.

القصف والتهجير يلاحقهن

هناك من شاهداتنا مَنْ تهجرت مجدداً بعد سنتين من وصولها لمحطتها الأخيرة في إدلب، مثل (م. ح) المُهجّرة من ريف دمشق؛ والتي عادت وتهجرت من معرة النعمان إلى الفوعة عام ٢٠٢٠ بعد رحلة تهجيرها من حمص إلى إدلب في عام ٢٠١٧ ، وهي كانت في الأصل قد نزحت هرباً من بابا عمر إلى ريف دمشق عام ٢٠١١، تقول: إنّها تنقلت عشرات المرات من مكان إلى آخر في ريف دمشق حتى عام ٢٠١٧، وهو ما لم يسمح لها بالشعور بالاستقرار: "منذ خروجي من منزلي في

قريتي، استطعت الآن فقط أن أفرش الغرفة باسفنجات (فرشات) من ذات اللون".

الانتقال لبؤرة نزاع جديدة ومناطق محكومة بالقصف والتهجير، لم يسمح لشاهداتنا بالتقاط الأنفاس، ويمكن القول: إنّ الباصات الخضر حملت شاهداتنا وعائلاتهن إلى واقع كنّ للتو قد هربن منه، بعضهن نزلن بداية في سراقب ومعرة النعمان وغيرها من مناطق إدلب؛ التي سرعان ما قُصفت بالطيران وسيطر عليها النظام فيما بعد، وتهجر أهلها قسراً أيضاً، تقول (ج. د) المُهجّرة من دوما: " لما وصلنا إدلب، كان في كتيرين باستقبالنا، كان في واحد من سراقب، كان حامل لافته مكتوب عليها " لديّ بيت لمن يريد .. نزلنا عنده، بعد سنتين تهجرنا إلى الباب".

لم تنته الحرب وشقائها، بل عادت لتفتح جراحهن، وتزيد من خسائرهن، وتقوض استقرارهن، فالقصف لا زال مستمراً على مناطق إدلب، (ط. ح) المُهجّرة من حلب والمُقيمة حاليا في دار عزة، تقول: " موت حفيدتي قصم ظهري... كل الأوراق الرسمية مع أوراق الملكية راحت بحريق البيت بلقصف الأخير، قدمنا طلباً للحصول على أوراق المجلس المحلي لتثبيت هوياتنا".

غياب السند

اقتُلعت شاهداتنا من منازلهن، ومجتمعاتهن، والمناطق التي ولدن فيها، وعشن طيلة حياتهن، وقد اعتبرن أنّ الابتعاد عن مجتمعاتهن وضعهن في مواجهة أخطار عدّة، إذ يذهبن إلى أنّ المجتمعات التي قدمن منها مجتمعات "حامية وداعمة لهن"، فالمتزوجات منهن يتذكرن أنّ منزل الوالدين كان قريباً، واللجوء إليه مُتاح، في حال تعرضن لأي ضرر أو إهانة من الزوج، تقول (و. ب):" بحسّ أني ضعيفة لأن أهلي مانهم معي، حتى إذا صار مشكلة بيني وبين زوجي ما بقدر أحكي لحدا ... لأنه ما عندي بيت روح عليه .. بعدي عن أهلي خلاني مكسورة" .

وجود (و. ب) بين أهلها وفي بيئتها كان يشكّل لها مصدر أمان، عند الحديث عن العودة إلى بيوتهن الأصلية، يقلن حكماً، فالبيوت بالنسبة لهن هي التي كانت ستعيد لهن كراماتهن المهدورة بسبب التنقل والحاجة، فالخروج من منازلهن كانت بداية حكاياتهن المأساوية، المليئة بالذكريات عن القصف، والحصار، والجوع، وخسارة الأحبة. هي المحنة التي تصفها (ع. خ) المُهجَّرة من الوعر في حمص بأنّها "تبقى غصة في القلب ما بتزول مهما مرّ من الزمن". تقول (ح. غ) المُهجّرة من الغوطة: "بيتي وبيت أهلي أحرقهم النظام ....من كم يوم رميت المفتاح ، وكأن حدا طلع روحي من جسمي ". لم يكن استقرار شاهداتنا في بيوت جديدة سهلاً، ومنهن من لا يمكنها أن تنسى أنّها جاءت لتسكن في بيت تهجّر أهله أيضاً، تقول (ح. غ) المُهجّرة من الغوطة: إنّه عند وصولهم لريف عفرين، كان الأكراد قد تهجروا منها: "قالوا لنا: إنه علينا اختيار الشقق السكنية التي نريدها، وكانت المنازل الجيدة قد سكنها قبلنا العسكر" ، وعن صعوبة إيجاد مكان للإقامة تقول (و. ب) التي تقيم حاليا في المخيمات: "لما وصلنا المناطق المحررة، استقبلونا بشكل جيد، قدّموا لنا الأكل والماء، بعدها كل عيلة راحت لبيت ناس بيعرفوهن...

ما حدا قدّملنا بيت أو خيمة، اضطريت للبقاء أنا و عائلتي لمدة ٤ أشهر في بيت قعدوا فيه أهلي، ثم اشتريت هذا البيت (تقصد الخيمة) في المخيم .. حيطان بلوك وسقفه عازل، أعطونا مساعدات مالية مرتين ومعونات إغاثية".

أدوار ومسؤوليات قديمة - جديدة

العبء المعنوي ولم شمل العائلة

٨٥٪ من النساء يقمن بدور مُقدِّمة الرعاية الأساسية للأسرة، سواء من خلال اهتمامهن بعدد من الأطفال أم كبار السن.

غالبية شاهداتنا، استخدمن تعبير " ربة منزل " عند السؤال عن عملهن، وهو ما يستحضر واجباتهن بوصفهن مسؤولات أساسيات عن إدارة شؤون المنزل وإدارة اقتصاده، في ظل اقتصاد الحرب الهش والمتغير، والذي يرمي بتبعاته على الفقراء، وهو أيضا يشير إلى "الدور الرعائي" الذي قمن ويقمن به اليوم، والذي زاد التهجير من عبئه، وهو دور غير مُقدَّر أو مُثمَّن عموماً ، لكن ظروف التهجير تجعل منه دوراً أساسيا للملمة شتات الأسرة ودعمها ومساندتها.

معظم شاهداتنا هن راعيات، ليس لأولادهن فحسب، بل للوالدين أو الأحفاد أو أولاد الأخوة والأخوات الذين غيبهن الاعتقال أو الموت. زد على ذلك أنّهن لم يمتلكن أية مقوّمات، فهن لم يحملن معهن الكثير مما امتلكنه في بيوتهن التي هجرن منها، فقد قيل لهن أنه بإمكانهن حمل القليل فقط من المستلزمات لأفراد عائلاتهن.

(م. ح) المهجرة من حمص بابا عمرو وتقيم حاليا في الفوعة ، ذكرت أنه كان لديها بيت ملك، وكان زوجها يعمل، ويلبي كل احتياجات الأسرة، بيد أنّ زوجها لم يعد يستطيع العمل، وذلك بسبب إعاقته. وبالتالي، هي المسؤولة عن تدبير شؤون الأسرة. وقد أُضيف أفراد جدد لأبنائها، فهي تعيش مع ابنها المتزوج وأولاده في البيت نفسه، وذلك حتى يستطيعوا دفع الإيجار، زد على ذلك أنّها تهتم أيضاً بعائلة ابنها المتزوج من فتاة عمرها (١٧) عاما وأطفالهما، هم يعيشون في بيت واحد، ويعتمدون علي دخل أبنائها الذين يعملون مع الجيش التركي براتب ٧٠٠ ليرة تركي.

تقول (م. ح): " أنا السند للعيلة وأنا الي بتحمل كل المسؤولية" أولادي بيشتغلو، بس الدخل غير كافي.. بحتاج لضبط ميزانية البيت بعناية للتاقلم مع الوضع الاقتصادي الجديد". وعندما سُئلت (م. ح) عن معنى الاكتفاء بالنسبة لها، أجابت: "فرص عمل لأولادي... قبل الترحيل كنت مهتمة بأن يعيشوا أولادي بسعادة ....يلبسوا ويأكلوا بشكل جيد، وكنت أرسم لهم أحلام، كان بدي ياهن يتابعوا تعلميهم وينجحوا بحياتهم". لكن الحرب حطمت كل الأحلام.

(م. ح) ، وفي وصفها لمجتمعها الأصلي تقول: " كان يمكننا الخروج بحرية، وكانت المرأة مكرمة في بيتها، ويمكنها التعلم .. أما عن المجتمع الحالي فتقول: "في تنوع .. في ناس من كل المناطق، وكل امرأة تعيش بحسب العادات الي تربت عليها " .. يشير كلام (م. ح) إلى ان المجتمعات المضيفة لا تتدخل بال"غريبات" وهذا جاء على لسان بعض شاهداتنا من المقيمات في عفرين أو الفوعة، تشعر (ز. غ) أنها غريبة ووحيدة وبلا سند: " التهجير خسرني أغلى الناس، أولادي وزوجي" ، (ز. غ) تركت هناك ثلاثة أولاد وزوج معتقل، لا تعرف شيئا عن مصيره، وهي لا تتواصل أبداً مع عائلة زوجها التي أخذت حضانه أطفالها.

تقول (س. ق) المهجرة من برزة : " أنا ما تزوجت

أبدا، اليوم أنا مسؤولة عن أمي العاجزة ، أدعم أخوتي لما تواجههم مشكلة، كمان بهتم بأولاد أخواتي لما يشتغلوا . نعتمد على راتب اخي الي بيشتغل بالمنظمات، كلنا عايشين سوا، مهمتي هي تنظيم المصروف لمعيشة الكل". وتقول (ط.ح) جواباً على السؤال عن وضعها الاقتصادي : " عدم! وضعنا غير جيد أبدا، نعتمد بس على كفالة الأيتام".

الخروج للعمل شرطا للعيش

عند السؤال عن الوضع الوظيفي الحالي تبيّن أنّ النسبة الأكبر منهن ٧٧٪ مدّبرة منزل، اثنتان منهن تبحثان عن عمل، ٢٣٪ يعملن لكن ظروف العمل ونوعه يختلف من امرأة لأخرى ليكون ٨٪ من النساء اللاتي قابلناهن يعملن في مجال منظمات المجتمع المدني،٨ ٪ يعملن من المنزل، ٨٪ عمل براتب شهري (مشرفة زراعية، ممرضة..)، وبالاستفسار عن عملهن قبل التهجير نجد أن نسبة النساء اللاتي يعملن مدبرات منزل كانت ٤٤٪، ١١ ٪ كنّ طالبات، ١١٪ عاملة يومية، ١٩٪ موظفة (معلمة..)، و ١٥ ٪ يعملن عمل حرّ كالخياطة وغيرها.

كما كانت ٧٠٪ منهن لسن معيلات للأسرة ويعتمدن بشكل أساسي على الزوج في ذلك أو المساعدات النقدية أو الغذائية أو حوالات خارجية من الأبناء المقيمين في الخارج، و٢٢٪ هن المعيلات الأساسيات لأسرهن، و٧٪ يساهمن في إعالة الأسرة بجانب الزوج.

لم تعمل (ز. غ) قبل التهجير مطلقاً، وهي لا تمتلك المؤهلات أو الشهادة المطلوبة من أجل العمل في المنظّمات التي تقدّم أجورا جيدة، (ز. غ) مضطرة للعمل، لأنها المعيلة الوحيدة لوالدتها ولابنتيها، لكن يمكنها العمل لساعات قليلة، حتى تستطيع الاعتناء بهن. في المقابل، تعود (ز. غ) بالذاكرة إلى الوضع الذي كان قبل التهجير " كنت المدللة .. فأنا أصغر أخوتي.. تحولت من ابنة مدللة لامرأة تعيسة بوقت قصير".

زوج (ز. غ) مفقود وتقيم في دكان، أُصلح وأُجريت عليه بعض التعديلات. ، تعرّف (ز. غ) الاكتفاء بالقول : " أن أقدر شراء ثياب مناسبة لابنتي وقرطاسية ... أن ألبي احتياجات أمي المسنّة، بس مافي إمكانية .. أحيانا منقدر نشتري رغيف الخبز وأحيانا لا..."

يمكن القول أن كل مرحلة كانت تتطلب من شاهداتنا أن يتكيفن مع ظروفهن، فهن الداعمات للأسرة، وعليهن يقع الدور الرعائي للأطفال وكبار السن وحتى الأحفاد، وهن تحملن مسؤولية لم شمل العائلة، منذ اللحظة التي قررن فيها الصعود بالباصات، وهن من تبدلت أدوارهن علي نحو سريع، دون أن يمتلكن الوقت لتجهيز أنفسهن لها كما ينبغي، منهن من لم تعمل أبدا، واضطرت للعمل من أجل إعالة الاسرة بسبب غياب المعيل أو بسبب إعاقته، ومنهن المتزوجات والذين لا يعرفن شيئا عن مصير أزواجهن منذ سنوات، ومنهن الأرامل والوحيدات، ومنهن من عادت وتشتت عائلتها عندما هرب أولادها للجوء إلى دول بعيدة ، النساء اللاتي شاركننا شهاداتهن من أجل هذا التقرير تحمّلن فوق طاقتهن، غالبيتهن خائفات من المستقبل ، ومما ينتظرهن وأولادهن ، كثيرات منهن فقدن الأمل، "التهجير غير كل شي بحياتنا، صحيح نحن عايشين هون بس بدون روح" تقول (و. ب).

الصورة: هزار الزهر/تروكير

بعض شاهداتنا اللواتي يعملن في منظمات، يعلن كل أفراد أسرهن، وأحيانا عائلاتهن الكبيرة كالوالدين وأفراد العائلة القريبين " أقدم المصروف لأمي وأبي وزوجي وأسرتي،.. زوجي داعم " تقول (أ. ب) المهجرة من برزة الي الفوعة: " كنت اشتغل بالخياطة من أربعين سنة ومعروفة جدا وبقدرأمّن متطلبات عائلتي وكان جسدي اقوى وبساعدني على العمل، بشتغل ست ساعات في اليوم واقوم برعاية ٦ اشخاص منهم ابنائي وبناتي وحفيداتي اللي أمهن تزوجت" . نعم اهتم ببناتي وأبناء ابنتي الي توفي زوجها وتزوجت"

(ح. غ) المهجرة إلى عفرين: "حاول زوجي فتح عدة مشاريع بس دائما كان يخسر، وحاليا بيشتغل على تاكسي ملك، بس شغله غير جيد، أنا المعيلة الرئيسية وهو يشارك أحيانا".
كما ان معظم شاهداتنا يجدن صعوبة في التكيف مع محيطهن الجديد : تقول (ح. غ) " ما عندي اختلاط بمكان سكني الجديد ، حياتي كلها بمدينة اعزاز محل شغلي ، المجتمع هنيك متزمت اكثر من الغوطة، بيحترمني الناس بشغلي بس ما بيرضوا انو بناتهن يشتغلو نفس شغلي.. . محظوظة لان زوجي داعم... بقولو عني غريبة وإنه لو كنت بنت البلد كانوا تدخلوا بأموري.."

الفصل الخامس: التغيير الديموغرافي

يُقصد بالتغيير الديمغرافي تغيير الطبيعة السكانية في منطقة ما، وإحلال سكان من طبيعة أخرى مكانهم. ومن المعروف أنّ عملية التغيير الديمغرافي في سوريا لم تكن نتيجة الحرب فحسب، بل هي عملية سياسية، مارسها نظام الأسد بدعم من روسيا وايران وفق خطة محكمة للوصول إلى سوريا المتجانسة لضمان البقاء في الحكم، فحملات الاعتقال والقصف المنهج واجتياح الأحياء، كانت أولى أسباب هجرة السكان الأصلين

وقد طال التغيير الديمغرافي العديد من المدن والبلدات السورية؛ إذ أُجبر أهالي مدينة داريا ومعضمية الشام في ريف دمشق على النزوح بعد حصار خانق وقصف، ولم يُسمح لهم بالعودة إلى منازلهم التي سيطرت عليها المليشيات الإيرانية والسورية. كما أُخليت العديد من الأحياء في مدينة حمص_ كحي الوعر_ وهُجِّر أهلها دون السماح لهم بالعودة إليها. زد على ذلك، مارست إيران وتركيا_ وما زالتا تمارسان_التغيير الديمغرافي في سوريا، بوصفه سياسة ممنهجة لها أهدافها ما بعد الحرب

لجأ المهجرون والمهجرات قسراً إلى مناطق خارج استهداف القصف الروسي وطائرات النظام، تقع هذه المناطق تحت النفوذ التركي بموجب تفاهمات روسية - تركية، وهو ما جعل هذه المناطق من أكثر المناطق السورية اكتظاظاً بالسكان، فقد شكلت ملاذًا لآلاف السكان من ريف دمشق، وحمص، وحلب، ودير الزور، وغيرها من المناطق التي تعرض سكانها للقصف والحصار، ما أدّى إلى تغيير البنية السكانية فيها، إذ فقدت هذه المناطق الكثير من سماتها وخصوصياتها الاجتماعية والسكانية. بالمقابل هجّرت الفصائل والقوى المعارضة المتشددة سكان إدلب من المسيحيين وبقي بعض مئات فقط من العائلات فيها. كما هُجِّر سكان عفرين الأصلين من الأكراد، وأُعطيت منازلهم لبعض السكان المهجرين، خاصة أصحاب الرتب العسكرية، بالإضافة إلى التهجير الذي حصل بحق الشيعة من سكان كفريا والفوعة نتيجة اتفاقية المدن الأربع. وتهجير السكان (العرب) أيضاً من مناطق كتل رفعت وتهجير الأكراد مكانهم.

" وكأنّي جييت لدولة تانية، مكان لا يشبه أي مكان سافرت إليه قبل، كانت صدمة..." تقول (ح. غ) التي تقيم في ريف عفرين، ثم تضيف: "طلبوا منا أن نختار الشقق الي بدنا ياها، كانت أغلب البيوت آخذها العسكريين أو الي تم تهجيرهم قبلنا ...بعدين لقينا بيت بأعلى التلّة، قديم ومكشوف وكان مكان تمترس محاربين، صلحنا البيت و كل فترة منصلحه، إصلاحه أرخص من استئجار شقة، ما مندفع أي أيجار، تواصلنا مع أشخاص بيعرفوا صاحبة البيت وأرسلنا لها خبر أنه متى ما بدا ترجع لبيتها نحن جاهزين لإخلائه، مرّت ٦ سنوات ونحن بالبيت، فيها أرض صغيرة فيها تين وزيتون.. وزرعت فيها ورود.."،

الفصل الخامس: التغيير الديموغرافي

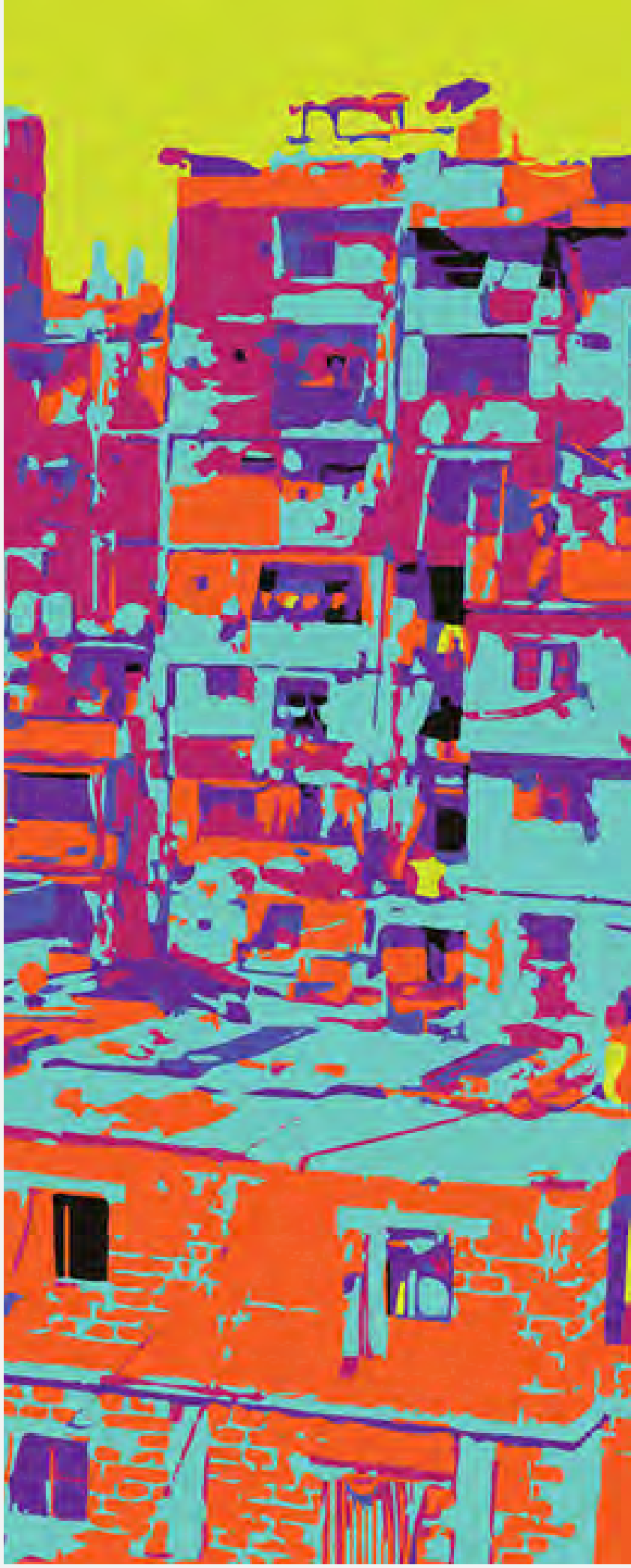

التغير الديمغرافي أو هذا التبديل القسري بترحيل سكان منطقة وتبديلهم بسكان منطقة أخرى نتج عنه الكثير من الأضرار المادية والمعنوية والنفسية للمهجرات قسراً، فالإقامة الجديدة في بيوت السكان الأصليين تتصاحب مع شعور بالذنب ووصمة مجتمعية فهم " المحتلون" أو النازحون " أو "الغرباء"؛ أو أي لفظ ينتج عنه الإشارة لهم كجماعة بكلمة يقصد منها إدانتهم، فعند الحديث مع شاهداتنا اللاتي يقمن في عفرين ذكرن لنا أنه يتم اتهامهن بأن إقامتهن هي احتلال فقد كانت تقتضي التسوية والصفقات السياسية مع المتحاربين تهجير أهل المنطقة الأصليين واستبدالهم بمهجرين، هذه الصفقة تشعر شاهداتنا بالذنب حيث سمعن عن النقاشات الدائرة حول احتلال عفرين وهن يرفضن أن يكن جزءاً من هذه الصفقات، تقول السيدة (ص. ج): "أعيش بشقة مستأجرة، منتعرّض للاتهام أننا مستوطنين، وبيعتبرونا كأهل الغوطة جينا واحتلينا المنطقة، لذلك استأجر شقة من صاحبها و بدفع أجار"، تقول إحداهن.. "بدي أرجع لبيتي ... أي مكان مهما كان ما بعادل بيت الشخص ومارح حسّ بالانتماء".

التوصيات

لا يمكن الوصول إلى حلّ دائم لما حصل من تهجير وتغيير ديموغرافي للسوريين إلا عبر إنجاز سلام مستدام في سوريا، وإنهاء الحرب وآثارها، وإعادة الأسر التي المُهجَّرة إلى أماكنها الأصلية، وإعادة الأملاك وتعويض المتضررين وهذا يكون من خلال مسار عدالة انتقالية يضمن تحقيق ذلك كلّه.

ضمان العودة الطوعية الآمنة للمهجّرات والمهجرين إلى أماكن سكناهم الأصلية، وجبر ضررهم.

ضمان حقوق الملكية والسكن لجميع المهجرين والمهجرات، والعمل على اتخاذ إجراءات تراعي ضمان حقوق الملكية للنساء اللواتي غالباً ما يحرمن من حقوق الملكية تعسفاً وفق الأعراف السائدة.

الضغط على النظام السوري لوقف ممارساته المرتبطة بانتهاكات حقوق الملكية والسكن.

وضع حدّ للهجمات العسكرية على المدنيين المهجّرين، ومنع استخدام الأسلحة المحظورة، مثل الذخائر: العنقودية والأسلحة الكيماوية.

وضع حد لانتهاكات الفصائل المسلحة المدعومة من تركياً للمهجّرات والمهجّرين، وحظر استخدامهم السلاح بين المدنيين.

وضع مشاريع دعم خاصة للنساء، يُراعى بها أوضاع الأمهات الوحيدات ودعم تعليم أبنائهن.

تقديم اختصاصيين_ وعلى وجه السرعة_ الدعم النفسي للأسر التي تعرّضت للتهجير، وذلك للشفاء من آثار الصدمات النفسية المركّبة.

من المهم للغاية تمكينّ منظّمات المجتمع المدني على الأرض ورفدها بكفاءات، وذلك لتقديم المزيد من الدعم الاجتماعي والنفسي للنساء المهجّرات.

تحتاج المهجرات قسراً إلى دعم مادي، يمكنهن من القيام بأدوارهن الجديدة، ويخفف من أعبائهن. لذا، يجب العمل على مشاريع توجه خصيصاً لهن، وتتعامل مع مخاوفهن من الخروج من المنزل، وتدعمهن بتقديم المهارات اللازمة للراغبات بالعمل.

من المهم استمرار المنظمات الإنسانية بتقديم دعمها الإغاثي والإنساني، ولا بدّ من أن يترافق هذا الدعم مع خلق مشاريع سبل عيش، من أجل تعزيز قدرة المهجّرات قسراً وعائلاتهن على الصمود.

يجب إدماج المهجّرات قسراً في كلّ مشاريع التعافي مستقبلاً، كما لا بدّ من أن يكن ويجب ان يكن مشاركات في أي خطط مستقبلية لإعادة الإعمار أو غيرها، وذلك من أجل الحفاظ على حقوقهن بالملكية في مناطقهن الأصلية.
لا يمكن تعويض شاهداتنا وعائلاتهن عن الظلم الذي ألحق بهن، إلا بالعدالة التي تبدأ بالعودة إلى المناطق المُهجَّر منها.

إنّ التغيير الديمغرافي هو تأسيس للكراهية والحقد الطائفي، ودون حلّ هذه القضية سيبقى كل المجتمع السوري كلّها في خطر، وجريمة التهجير القسري يمكن أن تقوض كلّ جهود الحل السياسي السلمي باتجاه دولة المواطنة المتساوية لذا، يجب أن تكون هذه القضية في أولويات الملفات السياسية من أجل حلّ عادل للسوريات والسوريين.

قائمة المراجع

1 المفوضية السامية لحقوق الانسان.
2 نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٨ .
3 نفس المرجع، المادة ٧ (د).
4 اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المادة (٤٩).
5 القانون الدولي الانساني العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة ١٢٩.
6 المبادئ التوجيهية بشأن التهجير الداخلي .
7 تقرير وضع شمال غرب سوريا، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٢١ كانون الأول ٢٠٢٣.
8 سكاي نيوز، "التهجير القسري".. مشهد النهاية في الحرب السورية، ١٩ تموز ٢٠١٨.
9 مركز جسور للدراسات، التهجير المنظم في الغوطة الشرقية، الحجم والأثر، ٢٣ نيسان ٢٠١٨.
10 نشر على موقع المرصد السوري – لماذا يتسامح العالم مع التهجير، ٧ حزيران ٢٠١٧ – رضوان زيادة – الحياة.
11 نيويورك تايمز، روبرت وورث، الملوك المختطفون يصبحون بيادق في مؤامرة إيران القاتلة، ١٤ آذار ٢٠١٨.
12 أتلانتيك كاونسل، كسر حلب، شباط ٢٠١٧.
13 جسور للدراسات، اتفاق تهجير حلب، كيف تمّ وكيف نُفّذ، كانون الأول ٢٠١٦.
14 بي بي سي، الغوطة مقابل عفرين" في مناقشة الصحف لتطورات المشهد السوري، ١٩ آذار ٢٠١٨.
15 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الإنسانية، "منطقة عفرين: حقائق وأرقام"، ١٨ آذار ٢٠١٨.
16 مؤسسة فريدريش ايبرت، (استعادة الديار، هانس باومان).
17 BBC "سوريا: بعد إخلاء كفريا والفوعة إدلب بلا شيعة"، ١٩ تموز ٢٠١٨.
18 Anadolu Ajansı, "Turkey reopens key border crossing with Syria", 5 March 2019
19 فرانس ٢٤، مقتل ٨ مدنيين أكراد في غارات تركية على شمال شرق سوريا، ٢٦ كانون الاول ٢٠٢٣.
20 هيومن رايتس واتش، شمال شرق سوريا: الضربات التركية تقطع المياه والكهرباء، ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٣.
21 في نهاية عام ٢٠١٩ شن النظام السوري مدعوما بحليفه الروسي حملة عسكرية علي معرة النعمان ووثقت المراصد استهداف المدينة بأكثر من ٥٠٠ غارة وصاروخ خلال ثلاث ساعات. وشهد شهر كانون ثاني ٢٠٢٠ تسبب القصف المستمر بنزوح آلاف المدنيين ، غالبيتهم من النساء والأطفال.
المرصد السوري لحقوق الانسان، معرة النعمان.. النظام يقترب من ثاني أكبر مدن إدلب، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٠.
22 تقرير أصوات في مقاومة الصمت، تقرير جمانة سيف، وجدان ناصيف.
23 المرصد السوري لحقوق الإنسان.
24 المبادئ التوجيهية بشأن التهجير الداخلي.
25 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانساني، شمال غرب سوريا، تصعيد الاعمال العدائية، تحديث طارئ رقم ٤، ٢٧ اكتوبر ٢٠٢٣ .
26 هيومن رايتس واتش، القصف التركي يعيث خرابا في شمال شرق سوريا، ٩ شباط ٢٠٢٤.
27 Human Rights Watch "Syria event of 2022".
28 Martín, M., Sánchez Sancha, A., & Canto, J. M. (2021). Refugee women with a history of trauma: Gender vulnerability in relation to post-traumatic stress disorder. International Journal of Environmental Research and Public Health, 18(9), 4806.
29 نفس المرجع السابق
30 American Psychiatric Association: Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders, Fifth Edition. Arlington, VA, American Psychiatric Association. 2013
31 منظمة العفو الدولية، ظروف معيشية لا تحتمل، ٢٠٢٢
32 Jeyasundaram, J., Cao, L. Y., & Trentham, B. (2020). Experiences of intergenerational trauma in second-generation refugees: Healing through occupation. Canadian Journal of Occupational Therapy, 87(5), 412–422.
33 التغيرات التي طرأت على أدوار المرأة في الحرب السورية – دراسة ـ مركز حرمون للدراسات.
34 تقرير لهيومان رايتس وتش صدر عام ٢٠٢٣ عن احداث عام ٢٠٢٢ في سوريا.
35 البنك الدولي، مرصد الاقتصاد السوري، ٢٠٢٢.
36 اليوم التالي، ما بعد ثلاثية الحصار، التدمير، والتهجير، انتهاكات حقوق الملكية والسكن في سوريا، كانون الثاني ٢٠٢٤.
37 في نهاية عام ٢٠١٩ شن النظام السوري مدعوما بحليفه الروسي حملة عسكرية علي معرة النعمان ووثقت المراصد استهداف المدينة بأكثر من ٥٠٠ غارة وصاروخ خلال ثلاث ساعات. وشهد شهر كانون ثاني ٢٠٢٠ تسبب القصف المستمر بنزوح آلاف المدنيين ، غالبيتهم من النساء والأطفال.
المرصد السوري لحقوق الانسان، معرة النعمان.. النظام يقترب من ثاني أكبر مدن إدلب، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٠.
38 الحرة، قتل وتهجير.. كيف غيرت الحرب خارطة سوريا الديمغرافية؟، معاذ فريحات، ١٢ أيار ٢٠٢٣

لمحة عن الباحثات

جمانة سيف

محامية سورية ونسوية، تعمل بوصفها مستشارة قانونية في برنامج الجرائم الدولية والمساءلة في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية والإنسانية ECCHR، مع تركيز خاص على سوريا والعنف الجنسي والجنساني. وهي زميلة في برنامج التقاضي الاستراتيجي في المجلس الأطلسي ، قسم الشرق الأوسط. تعمل في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠١ وتدعم الحركات الديمقراطية في سوريا مع التركيز على السجناء السياسيين. غادرت سوريا في عام ٢٠١٢، بعد بدء الانتفاضة ضد نظام الأسد. منذ ذلك الحين، شاركت في تأسيس شبكة المرأة السورية (٢٠١٣)، واللوبي النسوي السوري (٢٠١٤)، والحركة السياسية للنساء السوريات (٢٠١٧)، ترأست مجلس إدارة منظمة "اليوم التالي: دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

وجدان ناصيف

وجدان ناصيف، كاتبة وناشطة سياسية، مدافعة عن حقوق الانسان وحقوق المرأة منذ أكثر من ٣٥ عاماً، عضوة في فريق التشاورات الوطنية في الحركة السياسية النسوية، الذي يصدر أوراق سياساتية تحوي آراء النساء السوريات في مواضيع سياسية متنوعة. تخصصت في كتابة الشهادات في كتابيها " رسائل من سوريا" و" كيفما شاء التيار" المنشوران باللغة الفرنسية والعربية، شاركت في كتابة تقارير وأبحاث حول العنف الذي تتعرض له السوريات وأوضاعهن. عضوة في فريق المناصرة الجندري، الذي يناصر قضايا النساء السوريات. تعمل حالياً بوصفها مديرة للمنصة النسوية السورية

ريما فليحان

المؤسِّسة والمديرة التنفيذية للوبي النسوي السوري، نسوية وناشطة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة لأكثر من ٢٥ عامًا، كما ساهمت في تأسيس عدد من المنظّمات النسوية والمدنية. كما أنّها مستشارة نفسية تعمل في مجال علاج الصدمات النفسية للاجئين ضحايا التعذيب في أستراليا، حاصلة على بكالوريوس في المشورة النفسية

كاتبة، ومؤلفة، وسيناريست، لديها عدد من الأفلام، والمسلسلات التلفزيونية السورية، والومضات الدرامية، التي تخدم قضايا المرأة السورية والمجتمع وحقوق الإنسان. ونشرت عددًا من الكتب والمقالات، كما شاركت في إعداد تقارير حقوقية، وأدارت حملات ونشاطات توعوية، وحقوقية، وبيئية، وشاركت بحملات عديدة من أجل حقوق النساء في سوريا

لجأت ريما فليحان من سوريا إلى الأردن في عام ٢٠١١ بسبب دورها النشط في الحراك السلمي في سوريا وكانت عضواً في الوفد إلى مؤتمر جنيف حول سوريا لمفاوضات السلام في عام ٢٠١٤. في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، كانت المتحدثة الرسمية للجنة التنسيق المحلية في سوريا (LCC) وهي عضو في رابطة الكتّاب السوريين.

جوليا جمال

عضوة في اللوبي النسوي السوري، واستشارية متخصصة في النوع الاجتماعي، ومدربة في مجالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإشراك الرجال والرجوليات الإيجابية، والمحتوى الإعلامي الحساس للنوع الاجتماعي، كما تحويل النزاع وبناء السلام جوليا حاصلة على شهادة بمهارات التفاوض والوساطة من معهد (Clingendael Institute) في لاهاي - هولندا

لديها ما يزيد عن ١٠ سنوات خبرة من العمل مع منظمات محلية ودولية، آخرها مديرة البرامج الإقليمية في منظمة المساعدات الشعبية النرويجية NPA، وأخصائية النوع الاجتماعي مع منظمة الشعب يريد التغيير PDC ، شاركت في إعداد دراسات، وأبحاث، وحملات مناصرة في مجال حقوق المرأة ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، تتابع دراستها للحصول على درجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي متعدد التخصصات في الجامعة اللبنانية الأميركيةLAU

لم نودّع أحدًا ...

من منشورات اللوبي النسوي السوري
جميع الحقوق محفوظة. 2024 ©

اللوبي النسوي السوري
Syrian Feminist Lobby

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed